# تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة على أسواق العمل العربية

إصدارات منظمة العمل العربية

2026

# تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة على أسواق العمل العربية

إصدارات منظمة العمل العربية

أغسطس/آب 2026

## شكر وتقدير

**تتقدم منظمة العمل العربية بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور كنان البهنسي، وذلك تقديرًا لجهوده المتميزة في إعداد هذه الدراسة القيّمة بعنوان:** تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة على أسواق العمل العربية

**لقد جاءت هذه الدراسة ثمرة جهد دؤوب وبحث معمّق، وأسهمت إسهامًا بالغ الأثر في إثراء المعرفة وتعميق الفهم بتداعيات الحرب على أسواق العمل في الدول العربية.**

**منظمة العمل العربية**

# المحتويات

تقديم ..... 3
القسم الأول: مقدمة وخلفية عامة ..... 4
القسم الثاني: الإطار المفاهيمي وقنوات التأثير ..... 8
القسم الثالث: لمحة عن الاتجاهات الاقتصادية وسوق العمل قبل الأزمة ..... 15
القسم الرابع: تداعيات الحرب على أسواق العمل العربية ..... 22
القسم الخامس: التحليل القطاعي والفئوي ..... 27
القسم السادس: السيناريوهات المستقبلية ..... 40

# تقديم

تشـهد الدول العربية مرحلة دقيقة من المتغيرات الاقتصـادية والاجتماعية، تتداخل فيها التوترات الجيوسـياسـية مع تحديات التنمية والتشغيل. وقد جاءت الحرب الإقليمية الراهنة لتضيف أبعادًا جديدة إلى هذه التحديات، بعدما امتدت تداعياتها إلى أسواق العمل، وفرضت ضغوطًا متزايدة على اقتصادات الدول العربية.

وتتناول هذه الدراســة أحد أكثر جوانب الحرب الإقليمية ارتباطًا بأطراف الإنتاج الثلاثة، وهو أثرها في فرص العمل والدخل واسـتقرار المنشـآت والخدمات الأسـاسـية والحماية الاجتماعية. فارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتأمين، واضـطراب الممرات البحرية، وتراجع الاسـتثمارات وحركة الطيران، وما يصـاحب ذلك من ضـغوط تضـخمية، عوامل تؤثر في استقرار المنشآت، ولا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي توفر نسبة مهمة من فرص العمل في الاقتصادات العربية.

وتزداد خطورة هذه التداعيات في ضــوء ما تعانيه بعض أســواق العمل العربية من اختلالات هيكلية، تشــمل ارتفاع معدلات البطالة، وخاصـة بين الشـباب، وضـعف المشـاركة الاقتصـادية للنسـاء، واتسـاع نطاق العمل غير المنظم، ومحدودية نظم الحماية الاجتماعية، فضلًا عن التفاوت في القدرات المالية والمؤسسية بين الدول العربية.

وتقدم الدراسـة قراءة تحليلية واسـتشـرافية لقنوات انتقال تداعيات الحرب إلى أسـواق العمل العربية، وترصـد أثرها في النشــاط الاقتصــادي، مع إبراز التفاوت في درجة التأثر بين الدول والقطاعات، تبعًا لبنية الاقتصــاد، والموقع الجغرافي، وطبيعة سوق العمل، والقدرة على الاستجابة للأزمات. كما تطرح ثلاثة سيناريوهات محتملة لتطور الأزمة، تتدرج من الاحتواء النسـبي واسـتعادة النشـاط تدريجيًا، إلى اسـتمرار الأزمة والقيود التجارية والبحرية، وصـولًا إلى احتمال التصـعيد واتسـاع نطاق الاضـطرابات. وتسـاعد هذه السـيناريوهات صـانعي السـياسـات وأطراف الإنتاج على اســتشــراف المخاطر، واختيار التدخلات الملائمة لكل مســار، بما يعزز الجاهزية ويحد من تحول الآثار المؤقتة إلى بطالة طويلة الأمد أو تراجع مستدام في الدخول وفرص العمل.

ويظل الحوار الاجتماعي بين الحكومات ومنظمات أصـحاب العمل والعمال ركيزة أسـاسـية لبناء اسـتجابات متوازنة وفعالة. فالمشـاركة الفعلية لأطراف الإنتاج الثلاثة في تقييم التداعيات وصـياغة السـياسـات تضـمن مراعاة احتياجات العمال والمنشآت والاقتصادات الوطنية، وتسهم في تعزيز الثقة والاستقرار.

وتؤكد منظمة العمل العربية، انطلاقًا من رسـالتها ودورها في دعم قضـايا العمل والتنمية وتعزيز الحوار الاجتماعي، أهمية تكثيف التنســيق العربي، وتبادل المعلومات والخبرات والممارســات الناجحة، وبناء آليات مشــتركة لرصــد التحولات التي تشـهدها أسـواق العمل، ودعم قدرات الدول العربية على حماية فرص العمل والدخل، وتعزيز صـمود المنشآت والعمال في مواجهة الأزمات.

ويسـعدني أن أضـع هذه الدراسـة بين أيدي أصـحاب القرار والباحثين والخبراء وممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة، آملًا أن تسـهم بما تتضـمنه من تحليل واسـتشـراف للسـيناريوهات المحتملة في دعم السـياسـات العربية الرامية إلى تعزيز استقرار أسواق العمل، وصون حقوق العمال، وضمان استمرارية المنشآت، وترسيخ مقومات العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

وأتطلع أن تشكل هذه الدراسة إضافة نوعية إلى سلسلة إصدارات منظمة العمل العربية التي ترصد تداعيات الحرب الإقليمية على الدول العربية، واستشراف آثارها وتعزيز القدرة على الاستجابة والصمود.

**فايــز علي المطــــيري**

**المدير العام**

# القسم الأول: مقدمة وخلفية عامة

## 1-1 مدخل

يشكّل هذا القسم مدخلاً تمهيدياً للدراسة يهدف إلى وضع موضوعها في سياقه الإقليمي والاقتصادي والاجتماعي الأوسع. وتنتقل الأقسام اللاحقة إلى التحليل المفاهيمي، وقراءة اتجاهات أسواق العمل قبل الأزمة، ثم قياس التداعيات القطاعية والفئوية، وبناء السيناريوهات والاستجابات السياساتية المناسبة. وبالاستناد إلى الإطار المرجعي المعتمد، تنطلق الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن الحرب الإقليمية الراهنة تشكل صدمة مركّبة تنتقل آثارها إلى سوق العمل عبر قنوات مترابطة تشمل النشاط الاقتصادي، والتجارة وسلاسل الإمداد، والأسعار، والاستثمار، والقطاعات كثيفة العمالة، وأوضاع الفئات الهشة.

وتتعامل الدراسة مع سوق العمل بوصفه المجال الذي تتجسد فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب. فالاضطراب في التجارة أو الطاقة أو الاستثمار لا يبقى مؤشراً اقتصادياً مجرداً، بل يتحول في النهاية إلى تغيرات في التشغيل، والبطالة، وساعات العمل، والأجور الحقيقية، ونوعية الوظائف، والحماية الاجتماعية، والهجرة العمالية والتحويلات. ومن ثمّ، فإن دراسة تداعيات الحرب على أسواق العمل العربية لا تستهدف قياس الخسائر الكلية فحسب، بل فهم كيفية توزيع هذه الخسائر بين القطاعات والفئات، وكيف يمكن للسياسات العامة والحوار الاجتماعي أن يخففا أثرها ويمنعا تحولها إلى ضرر دائم في بنية التشغيل والدخل.

## 2-1 السياق الإقليمي للصدمة

دخلت المنطقة العربية ومحيطها الاقليمي في 28 شباط/فبراير 2026 طوراً جديداً من التصعيد العسكري الإقليمي، وتحول هذا التصعيد سريعاً من مواجهة ذات طابع أمني إلى صدمة إقليمية واسعة الأثر، بسبب تشابك الاقتصادات العربية مع ممرات التجارة والطاقة، والتمويل، والنقل الجوي والبحري. وتوضح تقديرات دولية أن هذه الحرب، حتى لو كانت قصيرة نسبياً، يمكن أن تولّد آثاراً اقتصادية واجتماعية عميقة وممتدة، لأن بعض اقتصادات المنطقة تواجه أصلًا تحديات هيكلية و بنيوية تجعل أثر الصدمة أكبر وأطول من مدتها الزمنية المباشرة[1].

وتتجلى هذه الصدمة في عدة مؤشرات أولية تعكس حجم الاضطراب: تعطّل الملاحة أو تقييدها في ممرات بحرية حيوية، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، واضطراب النقل الجوي، وزيادة أسعار الطاقة وبعض المدخلات الأساسية، وتراجع الثقة في القطاعات المرتبطة بالتجارة والسياحة والخدمات اللوجستية. ولم تقتصر التداعيات على الطاقة والنقل، وإنما امتدت إلى السياحة، والتجارة، والمدخلات الزراعية، وأسعار الغذاء، بما يعمّق الضغوط التضخمية ويؤثر مباشرة في كلفة المعيشة وفي قدرة المنشآت على الاستمرار والتوظيف.[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الدول العربية»، تقييم أولي، 31 آذار/مارس 2026، الملخص التنفيذي، ص 3-4.

[2] صندوق النقد الدولي، «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، نيسان/أبريل 2026، ص 6-8؛ والبنك الدولي، «التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: تحديات الصراع والسياسات الصناعية من أجل التنمية»، نيسان/أبريل 2026.

وتنبع خطورة هذه التطورات من أنها تقع في منطقة شديدة الترابط داخلياً وخارجياً. فاقتصادات الخليج العربي ترتبط بأسواق الطاقة والتجارة العالمية وبقواعد واسعة من العمالة الوافدة؛ ودول المشرق تتأثر بدرجة عالية بالموقع الجغرافي وضغوط المالية العامة، والأوضاع الاجتماعية القائمة؛ ودول شمال أفريقيا تتأثر عبر السياحة والغذاء والطاقة والتحويلات؛ أما الدول العربية الأقل نمواً أو المتأثرة بالنزاعات فتواجه الصدمة وهي تملك حيزاً مالياً ومؤسسياً محدوداً للاستجابة. وبهذا المعنى، فإن الحرب الراهنة ليست صدمة واحدة متجانسة، بل مجموعة من الصدمات المتداخلة التي تختلف شدتها بحسب موقع كل اقتصاد وبنية سوق العمل فيه.

## 3-1 لماذا يمثل سوق العمل مركز التحليل؟

تكمن أهمية التركيز على سوق العمل في أن آثار الحروب والصدمات الجيوسياسية تُترجم في نهاية المطاف إلى فقدان وظائف، وتراجع ساعات العمل، وانخفاض الدخول الحقيقية، وزيادة البطالة والعمل غير المنظم، وتبدلات في تدفقات الهجرة العمالية والتحويلات. ولهذا أولت تقارير دولية اهتماماً خاصاً، في تحديثات صدرت في أيار/مايو 2026، للمخاطر المتنامية على الوظائف والدخول والعمال في ظل أزمة الشرق الأوسط، مع إبراز صلاتها بالبطالة، والدخل، وساعات العمل، والهجرة العمالية، والعمالة المهاجرة في البلدان العربية[3].

وتقتضي هذه المقاربة ألا يُنظر إلى سوق العمل بوصفه نتيجة تابعة للنمو فقط، بل بوصفه مجالاً تتفاعل فيه الصدمة مع بنى سابقة: تركيب القوة العاملة، ومستوى المهارات، وشكل عقود العمل، وحجم الاقتصاد غير المنظم، والعمالة الوافدة، وقدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الصمود، وفعالية أنظمة الحماية الاجتماعية. فحين تتراجع التجارة أو ترتفع كلفة الطاقة أو يتأخر الاستثمار، تكون النتيجة العملية هي إعادة توزيع المخاطر داخل سوق العمل بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، وبين المواطنين والوافدين، وبين العاملين في القطاع المنظم وغير المنظم، وبين النساء والرجال، وبين الشباب والبالغين.

ومن ثم، فإن تحليل تداعيات الحرب الراهنة على أسواق العمل العربية لا يتعلق فقط بقياس عدد الوظائف المفقودة أو الزيادة المتوقعة في البطالة، بل بفهم كيف تتحول الحرب إلى آلية لإعادة توزيع المخاطر داخل سوق العمل نفسه. فبعض العمال قد يفقدون وظائفهم مباشرة، بينما يحتفظ آخرون بوظائفهم لكنهم يفقدون جزءاً من دخلهم الحقيقي بسبب التضخم. وبعض المنشآت قد تغلق، بينما تستمر أخرى لكنها تجمد التوظيف أو تخفض ساعات العمل. وبعض الدول قد تتأثر عبر الطاقة والتجارة، بينما تتأثر أخرى عبر السياحة أو التحويلات أو عودة العمالة الوافدة. **وهذه القراءة ضرورية لأن سوق العمل هو الحلقة التي تتقاطع فيها آثار الإنتاج، والأسعار، والاستثمار، والخدمات العامة، والحماية الاجتماعية، والهجرة.**

## 4-1 مبررات الدراسة وأهميتها العربية

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن المنطقة العربية تتعرض لموجة من الآثار المتفاوتة بحسب البنية الاقتصادية والانكشاف الجغرافي وطبيعة سوق العمل. فوفقاً لتقديرات دولية، قد تخسر اقتصادات

[3] منظمة العمل الدولية، «تزايد مخاطر سوق العمل جراء أزمة الشرق الأوسط»، تحديث اتجاهات العمالة والاتجاهات الاجتماعية، جنيف، أيار/مايو 2026.

الدول العربية بين 3.7 و6.0 % من ناتجها المحلي الإجمالي المجمّع، بما يعادل 120 إلى 194 مليار دولار، مع ارتفاع في البطالة الإقليمية بنحو 1.8 إلى 4.0 نقطة مئوية، أي ما يعادل 1.61 إلى 3.64 مليون وظيفة مفقودة، ودفع ما بين 3.05 و3.96 مليون شخص إضافي إلى الفقر. وتشير التقديرات إلى أن حجم الأثر الاقتصادي قد يكون أكبر في الدول الأكثر ارتباطًا بتجارة الطاقة والممرات البحرية وسلاسل الإمداد، ولا سيما بعض دول الخليج العربي والمشرق العربي، نتيجة درجة الانكشاف وليس بالضرورة ضعف القدرة المؤسسية، بينما العمالة الأقل مهارة تتحمل عبئاً أكبر من غيرها، بينما تبقى بلدان شمال أفريقيا أقل تأثراً نسبياً لكنها ليست بمنأى عن الصدمة[4].

وتتضاعف أهمية الدراسة عربياً لأن الحرب تضرب في وقت تتداخل فيه عدة خصائص تميّز أسواق العمل العربية: مركزية القطاعات الخدمية والتجارية والسياحية والنقل في تشغيل أعداد كبيرة من العمال؛ اعتماد اقتصادات الخليج على قاعدة واسعة من العمالة الوافدة؛ اعتماد عدد من الدول العربية غير النفطية على التحويلات من العمال العاملين في الخارج؛ واتساع قطاعات العمل الهش وغير المنظم في عدد من الاقتصادات العربية. كما أن الضغوط على السياحة والطيران والخدمات اللوجستية بدأت فعلاً بالظهور في مراكز إقليمية رئيسية، وهو ما يعزز مشروعية النظر إلى الحرب بوصفها أزمة تشغيل ودخل وحماية اجتماعية، لا مجرد أزمة نمو أو تجارة.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى دراسة عربية متخصصة لا تكتفي بتجميع المؤشرات الاقتصادية، بل تربطها مباشرة بمخرجات سوق العمل. فمعظم التقارير الدولية تتناول التداعيات الاقتصادية والمالية والإنسانية على نحو واسع، بينما تحتاج منظمة العمل العربية وأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية إلى قراءة عمالية وسياساتية تركز على التشغيل، والأجور، والحماية، والفئات الهشة، والهجرة العمالية، ودور الحوار الاجتماعي. وتأتي هذه الدراسة لتسهم في سد هذه الفجوة، عبر بناء إطار تحليلي يمكن أن يدعم الاستجابة المبكرة ويعزز قدرة أسواق العمل العربية على الصمود.

## 5-1 نطاق الدراسة ومنهجها العام

تغطي الدراسة أسواق العمل العربية بوصفها منظومة مترابطة من الأسواق الوطنية، مع إدراك التباين الكبير بين الدول العربية في مستويات الدخل، وهيكل الاقتصاد، وحجم القطاع غير المنظم، ودور العمالة الوافدة، والحيز المالي المتاح للاستجابة. ويعني ذلك أن الدراسة لا تفترض أثراً متماثلاً للحرب على جميع الدول، بل تسعى إلى تحديد أنماط الانكشاف المختلفة: الانكشاف عبر الطاقة، أو عبر التجارة والنقل، أو عبر السياحة، أو عبر الغذاء والأسعار، أو عبر الهجرة والتحويلات، أو عبر الهشاشة الاجتماعية والمؤسسية.

وتعتمد الدراسة على منهج تحليلي استشرافي متعدد المستويات، يجمع بين قراءة الأدبيات والتقارير الدولية والإقليمية، وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي وسوق العمل، وتتبع قنوات انتقال الصدمة، والنظر في الفئات والقطاعات الأكثر تعرضاً، وبناء سيناريوهات محتملة لتطور الأزمة. وبذلك توصف الدراسة الوضع الراهن، و تسعى إلى فهم المسارات الممكنة للأثر، وتحديد أدوات التخفيف، واقتراح إطار سياساتي عربي يدعم الاستجابة المبكرة ويعزز القدرة على الصمود.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الدول العربية»، 31 آذار/مارس 2026، ص 4-5 و20-21.

وتولي الدراسة أهمية خاصة للتمييز بين الأثر المباشر وغير المباشر والممتد. فالأثر المباشر قد يظهر في توقف النشاط أو تراجع النقل والسياحة والتجارة. أما الأثر غير المباشر فينتقل عبر الأسعار، وسلاسل الإمداد، والاستثمار، والمالية العامة. في حين يتمثل الأثر الممتد في تراجع خلق الوظائف، وتدهور المهارات، واتساع العمل غير المنظم، وضعف الحماية الاجتماعية، وتغير مسارات الهجرة والتحويلات. وسيُستخدم هذا التمييز لاحقاً في تحليل السيناريوهات وصياغة السياسات.

## 6-1 محدودية الدراسة

لا تقدم هذه الدراسة تقديراً تفصيلياً نهائياً للخسائر، لأن كثيراً من المؤشرات المتصلة بالحرب ما زال قيد التطور، ولأن جزءاً مهماً من الأدبيات المتاحة حتى الآن قائم على المحاكاة والسيناريوهات لا على الحصيلة النهائية المحققة. لذلك يقتصر دوره هنا على بناء الخلفية العامة التي توضح دواعي قراءة الحرب الراهنة باعتبارها صدمة إقليمية ذات تبعات مباشرة وغير مباشرة على أسواق العمل العربية، مع التأكيد على أن هذه التبعات غير متساوية مكانياً واجتماعياً ومهارياً.

# القسم الثاني: الإطار المفاهيمي وقنوات التأثير

## 2-1 المفاهيم الأساسية

### أ. الصدمة الإقليمية المركّبة

يقصد بالصدمة الإقليمية المركّبة في هذه الدراسة تلك الحالة التي يبدأ فيها الحدث من مصدر عسكري أو أمني محدد، لكنه سرعان ما يتحول إلى اضطراب اقتصادي واجتماعي واسع بسبب الترابط بين الدول والقطاعات والأسواق. وتتسم هذه الصدمة بثلاث خصائص: تعدد القنوات، وسرعة الانتقال، وعدم تماثل الأثر. فهي تنتقل من الأمن إلى التجارة، ومن التجارة إلى الأسعار، ومن الأسعار إلى الدخل الحقيقي، ومن الدخل إلى الاستهلاك والتشغيل، ومن التشغيل إلى الفقر والحماية الاجتماعية. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التصعيد العسكري في الشرق الأوسط تحوّل إلى صدمة إقليمية منظومية تنتشر عبر ممرات التجارة وأسواق الطاقة والتدفقات المالية وشبكات اللوجستيات[5].

### ب. سوق العمل العربية

لا يُقصد بسوق العمل العربية سوق واحدة متجانسة، بل منظومة من أسواق وطنية متباينة لكنها مترابطة عبر التجارة، والاستثمار، والطاقة، والسياحة، والهجرة، والتحويلات. ففي بعض دول الخليج تشكل العمالة الوافدة جزءاً مركزياً من بنية التشغيل، بينما تعتمد دول عربية أخرى على تحويلات العاملين في الخارج أو على قطاعات كثيفة العمالة مثل السياحة والبناء والتجارة والزراعة. ومن ثمّ فإن صدمة واحدة قد تخلق أثراً مباشراً في بلد ما، وأثراً غير مباشر في بلد آخر من خلال التحويلات أو أسعار الغذاء أو الطلب الخارجي أو حركة السياحة.

### ج. قناة التأثير

قناة التأثير هي المسار الذي تنتقل من خلاله الصدمة من مصدرها الأولي إلى نتيجة ملموسة في سوق العمل. وقد حدد الإطار التحليلي للدراسة سبعة مسارات مترابطة: تراجع النشاط الاقتصادي والإنتاجي، واضطراب التجارة وسلاسل الإمداد، وارتفاع التضخم وتكاليف المعيشة، وتراجع الاستثمار والاستهلاك، وتأثر القطاعات كثيفة العمالة، وزيادة البطالة والعمل غير المنظم، وتفاقم أوضاع الفئات الهشّة. ولا تعمل هذه القنوات بصورة منفصلة، بل يغذي بعضها بعضاً؛ فارتفاع تكاليف الطاقة يزيد التضخم، والتضخم يضعف الاستهلاك، وضعف الاستهلاك يضغط على المنشآت، وضغط المنشآت ينعكس على التشغيل والأجور.

### د. الأثر المباشر وغير المباشر والممتد

يميز الإطار المفاهيمي بين ثلاثة مستويات من الأثر. يتمثل الأثر المباشر في الخسائر التي تصيب العمال والمنشآت نتيجة التوقف أو التراجع الفوري في النشاط الاقتصادي أو النقل أو السياحة أو الإنتاج. أما الأثر غير المباشر فينشأ من انتقال الصدمة عبر الأسعار والتجارة وسلاسل الإمداد والتمويل،

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الدول العربية»، 31 آذار/مارس 2026، الملخص التنفيذي، ص 3-4.

حتى إلى قطاعات أو دول لا تقع في مركز التصعيد. أما الأثر الممتد، أو أثر الدرجة الثانية، فيظهر عندما تؤدي الصدمة الأولية إلى تغيرات أوسع في السلوك الاقتصادي؛ مثل تأجيل الاستثمار، أو زيادة الاحتراز في التوظيف، أو تراجع المشاركة في سوق العمل، أو عودة العمالة الوافدة، أو تقليص الإنفاق الاجتماعي. وتؤكد تقارير دولية أن التغيرات في البيئة الجيوسياسية والاقتصادية يمكن أن تؤثر بصورة ملموسة في أسواق العمل والنتائج الاجتماعية، ولا سيما في الوظائف والدخول وساعات العمل والهجرة العمالية[6].

## 2-2 مسارات انتقال الصدمة إلى سوق العمل

يمكن توصيف مسارات انتقال الصدمة في أربع حلقات تحليلية مترابطة. تبدأ الحلقة الأولى بمصدر الصدمة: العمليات العسكرية، والقيود على الممرات البحرية والجوية، وارتفاع المخاطر الأمنية، واحتمال التصعيد أو استمرار القيود. وتتمثل الحلقة الثانية في النتائج الاقتصادية الوسيطة: تراجع التجارة، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وصدمة أسعار الطاقة والغذاء والمدخلات، وتراجع الاستثمار، وتدهور الثقة. ثم تأتي الحلقة الثالثة في صورة استجابة المنشآت والأسر: تقليص الإنتاج، وخفض ساعات العمل، وتأجيل التوظيف، وتقليل الاستهلاك، والبحث عن مصادر دخل بديلة. أما الحلقة الرابعة فتظهر في مؤشرات سوق العمل: ارتفاع البطالة، وضعف الأجور الحقيقية، وتوسع العمل غير المنظم، وزيادة هشاشة العمالة الوافدة، وتزايد الطلب على الحماية الاجتماعية.

وتشير تقديرات دولية إلى أن أثر التصعيد لا يتوقف عند الناتج المحلي الإجمالي، بل يمتد إلى الاستثمار والتجارة والبطالة والفقر. فعلى المستوى الإقليمي، تُقدّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.7 إلى 6.0 %، مع تراجع في الاستثمار والتجارة، وزيادة محتملة في البطالة تعادل 1.61 إلى 3.64 مليون وظيفة مفقودة في المنطقة العربية بحسب سيناريوهات الشدة. وهذه التقديرات لا تُقرأ في هذا القسم بوصفها أرقاماً نهائية، بل بوصفها دليلاً على وجود سلسلة انتقال واضحة بين الصدمة الكلية ونتائج سوق العمل[7].

ويضيف البنك الدولي بعداً توزيعياً مهماً لذلك، إذ يبيّن أن الأثر لا يقع على جميع العمال بالتساوي؛ فالعمال في القطاعات كثيفة التجارة والطاقة يواجهون خسائر غير متكافئة لأن انتقالهم بين القطاعات ليس فورياً، كما أن خسائر الأجور الحقيقية في القطاعات الأكثر تعرضاً قد تكون مرتفعة. لذلك لا يكفي قياس الأثر المتوسط للحرب على النمو أو البطالة، بل ينبغي تحليل من يتحمل الخسارة، وفي أي قطاع، وبأي نوع من ترتيبات العمل، وبأي قدرة على الصمود أو الوصول إلى الحماية[8].

[6] منظمة العمل الدولية، «تزايد مخاطر سوق العمل جراء أزمة الشرق الأوسط»، تحديث اتجاهات العمالة والاتجاهات الاجتماعية، جنيف، أيار/مايو 2026، ص 1 وما بعدها.

[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الدول العربية»، 31 آذار/مارس 2026، ص 4-5 و20-21.

[8] البنك الدولي، «الاستجابة للصدمة العالمية الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط»، موجز سياساتي لمنطقة الشرق الأوسط، 2026، ص 2-3.

## 3-2 قنوات التأثير الرئيسية

### 1-3-2 قناة النشاط الاقتصادي والنمو

تمثل قناة النشاط الاقتصادي المدخل الأوسع لانتقال الصدمة إلى سوق العمل، فعندما يتباطأ الناتج أو تتراجع القطاعات الإنتاجية والخدمية، يتراجع الطلب على العمل، سواء عبر التسريح المباشر أو عبر وقف التوسع والتوظيف الجديد. ويكون هذا الأثر أوضح في القطاعات التي تعتمد على الطلب الخارجي أو الحركة الإقليمية أو الاستثمارات الجديدة. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن أثر الحرب على اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتمد على مدتها وشدتها، وأن بعض الاقتصادات المتأثرة مباشرة تشهد هبوطاً كبيراً للنمو، بسبب تراجع النشاط غير النفطي في التصنيع والخدمات، بما في ذلك السياحة واللوجستيات[9].

ومن منظور سوق العمل، تعني هذه القناة أن الخسارة لا تظهر فقط في انخفاض الناتج، بل في انخفاض كثافة التشغيل داخل القطاعات، وفي انتقال المنشآت إلى سياسات احترازية تشمل تجميد التوظيف، أو تقليص ساعات العمل، أو تخفيض المكافآت والحوافز، أو إعادة هيكلة العمالة. كما قد يؤدي تراجع النشاط إلى زيادة العمل لحساب الذات أو العمل غير النظامي باعتباره آلية تكيف مع فقدان الدخل.

### 2-3-2 قناة التجارة وسلاسل الإمداد واللوجستيات

تنتقل آثار الحرب إلى سوق العمل بقوة عبر التجارة وسلاسل الإمداد. فالقيود على الممرات البحرية والجوية وارتفاع مخاطر الشحن والتأمين تزيد تكلفة المدخلات وتأخر وصولها، مما يضغط على المنشآت التي تعتمد على الاستيراد والتصدير أو على الخدمات اللوجستية. ويشير البنك الدولي إلى أن الدول الأكثر اعتماداً على مضيق هرمز في التدفقات التجارية تتحمل العبء الفوري الأكبر، وأن ارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض الطلب على الصادرات يشكلان مصدرين أساسيين للضغط على النمو. [10]

وعلى مستوى المنشآت، تظهر هذه القناة في ارتفاع كلفة المواد الأولية، وتأخر الإنتاج، وتراجع هوامش الربح، وتزايد الحاجة إلى تمويل تشغيلي قصير الأجل. أما على مستوى العمال، فتظهر في خفض ساعات العمل، أو توقف مؤقت في بعض خطوط الإنتاج، أو تسريح العاملين المؤقتين والمياومين أولاً. وتكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر تعرضاً لأنها غالباً لا تمتلك مخزونات كبيرة أو قدرة تفاوضية عالية مع الموردين أو البنوك.

### 3-3-2 قناة الطاقة والتضخم وتآكل الأجور الحقيقية

تعد قناة التضخم من أكثر القنوات تأثيراً في الرفاه العمالي، لأنها تصيب حتى العمال الذين لم يفقدوا وظائفهم، فارتفاع أسعار الطاقة ينعكس على النقل والإنتاج والغذاء، ويرفع تكاليف المعيشة، ويؤدي إلى تآكل الأجر الحقيقي عندما لا تتحرك الأجور الاسمية بالسرعة نفسها. كما تؤثر تكاليف الوقود والكهرباء على المنشآت كثيفة الطاقة، وتدفع بعضها إلى تقليص الإنتاج أو نقل الكلفة إلى المستهلكين،

[9] صندوق النقد الدولي، «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، نيسان/أبريل 2026، ص 6-8.
[10] البنك الدولي، «الاستجابة للصدمة العالمية الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط»، 2026، ص 2؛ وانظر أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط»، 2026، ص 4.

بما قد يضـــعف الطلب ويعمّق دائرة الانكماش. ويؤكد صـــندوق النقد الدولي أن الارتفاع في أســـعار الطاقة والغذاء قد يسـتدعي اسـتجابة نقدية ومالية حذرة، وأن الدعم المعمم أو ضـوابط الأسـعار غير المســـتهدفة قد تكون مكلفة ومشـــوّهة للحوافز، بينما ينبغي تركيز المســـاعدة على الأقل قدرة على تحمل ارتفاع الأسعار وعلى المنشآت القابلة للاستمرار التي تواجه ضغوط سيولة مؤقتة.[11]

وتوضـح مذكرة دولية أن الأزمة الراهنة تربط بين الطاقة والأسـمدة والنظم الزراعية والغذائية؛ فارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة يرفع تكلفة الإنتاج الزراعي والنقل، وقد يؤدي إلى انخفاض استخدام الأسمدة وتراجع الإنتاج المسـتقبلي، بما يضـيف قناة غذائية ومعيشـية إلى قنوات التأثير على العمال والأسـر. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في الدول العربية المستوردة للغذاء والطاقة، حيث يضغط ارتفاع الأسعار على دخول العمال وعلى كلفة برامج الحماية الاجتماعية في الوقت نفسه.[12]

### 2-3-4 قناة الاستثمار والاستهلاك وثقة القطاع الخاص

تؤثر الحرب في سوق العمل من خلال عدم اليقين، حتى عندما لا يحدث تعطّل مادي مباشر في الإنتاج. فالمنشآت تؤجل قرارات التوسع والتوظيف عندما ترتفع مخاطر السوق وسعر التمويل وكلفة التأمين، وتؤجل الأسر الاستهلاك غير الضروري عندما تخشى فقدان الدخل أو ارتفاع الأسعار. وهكذا ينتقل عدم اليقين إلى ســوق العمل من خلال ضــعف الطلب الكلي وتراجع الاســتثمار الخاص. وتظهر هذه القناة خصـوصـاً في السـياحة، والضـيافة، والطيران، والنقل، والعقارات، والبناء، والخدمات المرتبطة بالطلب الاستهلاكي.

وتؤكد تقديرات دولية أن الاسـتثمار يتراجع على نحو أشـد من الناتج بسـبب ارتفاع عدم اليقين وتراجع تكوين رأس المال، وأن التجارة تتدهور عبر سـيناريوهات مختلفة. وبذلك يصـبح التراجع في الاسـتثمار قناة مبكرة لتراجع فرص العمل المستقبلية، حتى قبل أن تظهر البطالة الكاملة في البيانات الرسمية.[13]

### 2-3-5 قناة المالية العامة والحماية الاجتماعية

تتحول الصدمة الاقتصادية إلى صدمة في سوق العمل أيضاً عبر المالية العامة. فارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وتراجع الإيرادات، وزيادة كلفة الدعم أو الإنفاق الأمني والإنســـاني، وارتفاع تكاليف الاقتراض، كلها عوامل تحد من قدرة الحكومات على تمويل برامج التشـــغيل والحماية الاجتماعية. وقد أشـــار صـــندوق النقد الدولي إلى أن الحرب قد تضـــيف ضـــغوطاً مالية على اقتصـــادات المنطقة من خلال انخفاض الإيرادات، وارتفاع فواتير دعم الطاقة، والإنفاق المرتبط باللاجئين، وارتفاع تكاليف الاقتراض، في وقت أصبح فيه الحيز المالي أكثر ضيقاً في كثير من الاقتصادات.[14]

ومن ثمّ، فإن أثر هذه القناة مزدوج: فهي تزيد حاجة العمال والأسـر إلى الحماية، وفي الوقت نفسـه قد تضـعف قدرة الدولة على توفيرها. ويصـبح تصـميم الاسـتجابة عاملاً حاسـماً؛ إذ ينبغي إعطاء الأولوية

[11] صندوق النقد الدولي، «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، نيسان/أبريل 2026، ص 12-14.
[12] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «الآثار العالمية للنزاع في الشرق الأوسط عام 2026 على النظم الزراعية والغذائية: الطاقة والأسمدة والأمن الغذائي»، مذكرة معلوماتية، 15 آذار/مارس 2026، ص iv و28-33.
[13] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط»، 31 آذار/مارس 2026، ص 4 و19.
[14] صندوق النقد الدولي، «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، نيسان/أبريل 2026، ص 12-14.

للدعم الموجّه للأسر والعمال والمنشآت القابلة للاستمرار، بدلاً من إجراءات عامة مكلفة لا تصل دائماً إلى الفئات الأشد احتياجاً.

### 6-3-2 القناة القطاعية

لا تنتقل الصدمة إلى جميع القطاعات بالطريقة نفسها، فالقطاعات كثيفة التشغيل والمنكشفة على التجارة والحركة والسياحة والطاقة تكون غالباً الأكثر حساسية. ويحدد إطار الدراسة القطاعات الأكثر هشاشة في السياحة، والنقل، والتجارة، والزراعة، والبناء، والصناعات الصغيرة. وتختلف آلية التأثير داخل كل قطاع: ففي السياحة والطيران يكون الأثر من خلال تراجع الحركة والمخاوف الأمنية؛ وفي النقل والخدمات اللوجستية من خلال ارتفاع التأمين والكلفة وتعطل الممرات؛ وفي الزراعة من خلال الطاقة والأسمدة والغذاء؛ وفي البناء من خلال تأجيل الاستثمار وارتفاع التمويل والمدخلات.

وتكمن أهمية التحليل القطاعي في أن متوسطات سوق العمل تخفي تفاوتاً كبيراً. فقد تبقى العمالة مستقرة نسبياً في قطاعات أساسية أو عامة، بينما تتدهور بسرعة في قطاعات تعتمد على الطلب الخارجي أو على العمالة المؤقتة، ولذلك يتعين في الأقسام اللاحقة تحليل كل قطاع من حيث درجة الانكشاف، وكثافة العمالة، ونوعية العقود، وحجم العمالة غير المنظمة، وقدرة المنشآت على امتصاص الصدمة.

### 7-3-2 قناة تنقل الايدي العاملة والتحويلات

يكتسب تنقل الأيدي العاملة أهمية خاصة في الإطار العربي، لأن أسواق العمل في الخليج ترتبط بأسواق عمل عربية وغير عربية عبر ملايين العمال الوافدين والتحويلات. فإذا أدى التباطؤ في اقتصادات دول الخليج العربية إلى انكماش في الطلب على العمالة الوافدة، فإن الأثر لا يتوقف عند دول الاستقبال، بل يمتد إلى دول الإرسال عبر انخفاض التحويلات وعودة العمال وفقدان الأسر لمصدر دخل رئيسي. وقد حذر البنك الدولي من أن انكماش سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي **وقد يؤدي تباطؤ بعض القطاعات إلى ضغوط على العمالة الوافدة، بما في ذلك احتمال عودة بعض العمال إلى بلدانهم الأصلية**[15].

كما أن أي تراجع في نشاط اقتصادات دول الخليج العربية أو عودة العمال الوافدين قد يؤدي إلى انخفاض التحويلات، بما ينعكس على دخل ملايين الأسر واستهلاكها في الدول المعتمدة على تحويلات العاملين في الخارج. وفي السياق العربي، تبرز أهمية هذه القناة بالنسبة إلى الدول التي تعتمد جزئياً على تحويلات العاملين في الخليج، سواء لتخفيف الفقر أو دعم الاستهلاك أو تمويل التعليم والصحة والسكن.[16]

### 8-3-2 قناة الفئات الهشة والعمل غير المنظم

تتوزع آثار الحرب داخل سوق العمل بحسب الوضع الاجتماعي والمهاري والنوعي والقانوني للعامل. فالعمال الأقل مهارة، والشباب، والنساء، والعمالة غير المنظمة، والنازحون واللاجئون، والعمالة

[15] البنك الدولي، «الاستجابة للصدمة العالمية الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط»، 2026، ص 4 و8-9.
[16] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «الآثار العالمية للنزاع في الشرق الأوسط عام 2026 على النظم الزراعية والغذائية»، 15 آذار/مارس 2026، ص 36.

الوافدة، يتحملون عادة عبئاً أكبر، لأنهم أقل قدرة على الادخار، وأقل وصـــولاً إلى الحماية الاجتماعية، وأكثر حضـــوراً في الأعمال المؤقتة أو القطاعات منخفضـــة الأجور. وتؤكد تقديرات دولية أن الزيادة في البطالة تختلف بين العمال المهرة وغير المهرة، وأن البطالة بين العمال غير المهرة ترتفع في الخليج بصـــورة حادة عبر الســـيناريوهات، بما يعكس انتقال الصـــدمة من التجارة وتراجع الطلب إلى العمال الأكثر هشاشة.[17]

وتظهر هذه القناة أيضاً في الميل إلى توسيع العمل غير المنظم. فعندما تتراجع المنشآت الرسمية أو تصـــبح عقود العمل أكثر هشـــاشـــة، قد ينتقل بعض العمال إلى أنشـــطة غير منظمة لا توفر أجوراً مســـتقرة أو تأميناً اجتماعياً. كما قد تدفع الضـــغوط المعيشـــية بعض الأســـر إلى زيادة عرض العمل الهش، بما في ذلك عمل النساء في ظروف غير محمية أو دخول الشباب إلى أعمال منخفضة الإنتاجية. ولذلك فإن تحليل الفئات الهشـــة ليس ملحقاً اجتماعياً بالدراســـة، بل جزء من صـــميم فهم أثر الحرب على سوق العمل.

## 4-2 مصفوفة الأثر التحليلية

لترجمة الإطار المفاهيمي إلى أداة عملية يمكن اســـتخدامها في الأقســـام اللاحقة، تعتمد الدراســـة مصفوفة أثر تربط بين مصدر الصدمة وقناة الانتقال والأثر الاقتصادي الوسيط والنتيجة المتوقعة في ســـوق العمل والفئات أو القطاعات الأكثر تعرضـــاً. وتســـاعد هذه المصـــفوفة في تجنب الخلط بين "الحدث" والأثر"؛ فإغلاق ممر تجاري أو ارتفاع أسعار الطاقة ليس في ذاته أثراً عمالياً، بل يصبح كذلك عندما يغيّر سلوك المنشآت أو دخول الأسر أو قدرة الدولة على الحماية.

| مصدر الصدمة | قناة الانتقال | الأثر الاقتصادى الوسيط | الأثر المتوقع على سوق العمل | الفئات/القطاعات الأكثر تعرضاً |
|---|---|---|---|---|
| تعطّل أو تقييد ممرات التجارة والنقل | التجارة وسلاسل الإمداد واللوجستيات | ارتفاع تكاليف النقل والتأمين وتأخر المدخلات | خفض ساعات العمل، تأجيل التوظيف، ارتفاع كلفة الإنتاج | النقل، التجارة، الصناعات الصغيرة، العمالة غير المنظمة |
| اضطراب الطاقة والوقود | أسعار الطاقة والتضخم | زيادة تكاليف التشغيل والمعيشة وتراجع الأجور الحقيقية | ضغط على الأجور والدخول، وتراجع الطلب على العمل فى القطاعات كثيفة الطاقة | الأسر منخفضة الدخل، العمالة محدودة المهارة، منشآت الخدمات |
| ارتفاع عدم اليقين والمخاطر الأمنية | الاستثمار والاستهلاك وثقة القطاع الخاص | تراجع الاستثمار والإنفاق الخاص والسياحة | تجميد التوسع والتوظيف، وزيادة التسريح المؤقت أو الدائم | السياحة، الضيافة، البناء، المشروعات الصغيرة والمتوسطة |
| تراجع الإيرادات واتساع كلفة الدعم | المالية العامة والحماية الاجتماعية | ضيق الحيز المالى وارتفاع كلفة الاستجابة | انخفاض قدرة الدولة على دعم التشغيل والدخل والحماية | العاطلون، العاملون الفقراء، النساء، الشباب، النازحون واللاجئون |
| انكماش الطلب في اقتصادات الخليج أو | الهجرة العمالية والتحويلات | تراجع فرص العمالة الوافدة والتحويلات واحتمال العودة الاضطرارية | زيادة هشاشة العمالة الوافدة وتراجع دخل الأسر المعتمدة على التحويلات | العمالة الوافدة، دول الإرسال العربية، الأسر المعتمدة على التحويلات |

[17] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط»، 31 آذار/مارس 2026، ص 20-21.

| مصدر الصدمة | قناة الانتقال | الأثر الاقتصادى الوسيط | الأثر المتوقع على سوق العمل | الفئات/القطاعات الأكثر تعرضاً |
|---|---|---|---|---|
| اضطراب الإقامة والعمل | | | | |
| تضرر مباشر أو غير مباشر للبنية الإنتاجية والخدمات | القناة القطاعية والمكانية | تفاوت الخسائر بحسب القرب الجغرافى ونمط الانكشاف | تباين البطالة والأجور بين الدول والقطاعات | بلدان الخليج والمشرق، المناطق الحدودية، القطاعات كثيفة التشغيل |

## 5-2 محددات شدة الأثر بين الدول العربية

لا تتحدد شدة الأثر بمجرد وقوع الحرب، بل من خلال تفاعل الصدمة مع خصائص الاقتصاد وسوق العمل. ويمكن تحديد مجموعة من المحددات التي تضخم أو تخفف انتقال الأثر:

- **درجة الانكشاف الجغرافي واللوجستي:** كلما زاد الاعتماد على الممرات المتأثرة أو القرب من مناطق التصعيد، زادت مخاطر تعطل التجارة والنقل والسياحة.
- **بنية الاقتصاد:** الاقتصادات المعتمدة على النفط والغاز أو على السياحة أو على التجارة العابرة تتأثر بطرق مختلفة؛ وقد تستفيد بعض الاقتصادات النفطية من ارتفاع الأسعار بينما تتضرر من اضطراب الإنتاج أو التجارة.
- **تركيب سوق العمل:** الدول ذات الحصة الكبيرة من العمالة الوافدة أو غير المنظمة أو منخفضة المهارة تكون أكثر حساسية لتحولات الطلب على العمل.
- **الحيز المالي وجودة الحماية الاجتماعية:** القدرة على تمويل دعم موجه للعمال والمنشآت تحدد ما إذا كانت الصدمة ستتحول إلى بطالة وفقر واسعين أم يمكن احتواؤها جزئياً.
- **مرونة المنشآت وسلاسل الإمداد:** امتلاك مخزونات، وموردين بديلين، وقدرة على العمل الرقمي أو إعادة تنظيم الإنتاج، يخفف من انتقال الصدمة إلى العمال.
- **القدرة المؤسسية على الاستجابة:** سرعة جمع البيانات، والحوار الاجتماعي، واستهداف الدعم، وإدارة الهجرة العمالية، كلها عوامل تحدد جودة الاستجابة.

وتتسق هذه المحددات مع ما يبرزه تقرير دولي من أن آثار التصعيد تتشكل بفعل هشاشات قائمة مسبقاً، تشمل التنويع الاقتصادي، والاعتماد على الأسواق الخارجية، وتركيبة سوق العمل، والقدرة المالية. ومن هنا لا يمكن بناء سياسة عربية واحدة جامدة، بل إطار سياساتي مشترك يتيح تكييف الأدوات بحسب نمط الانكشاف الوطني والقطاعي[18].

[18] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط»، 31 آذار/مارس 2026، ص 3-4.

# القسم الثالث: لمحة عن الاتجاهات الاقتصادية وسوق العمل قبل الأزمة

## 3-1 وظيفة خط الأساس في تحليل أثر الأزمة

يشكّل هذا القسم خطّ الأساس التحليلي الذي تُقاس عليه تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة على أسواق العمل العربية في الأقسام اللاحقة. فالأثر الذي تتركه الصدمات لا يتحدد فقط بحجم الصدمة ذاتها، وإنما أيضاً بطبيعة البنية الاقتصادية وسوق العمل قبل وقوعها: مستوى النمو، ودرجة التنويع الاقتصادي، واعتماد الاقتصاد على التجارة والطاقة والتحويلات، ومرونة القطاع الخاص، وتركيبة العمالة، وحجم الفئات الهشّة داخل سوق العمل. ومن ثم، فإن قراءة الاتجاهات السابقة للأزمة لا تمثل خلفية وصفية وإنما تُعد شرطاً ضرورياً لفهم أسباب تفاوت آثار الحرب بين دولة عربية وأخرى، وبين قطاع وآخر، وبين فئة عمالية وأخرى.

وقد أكد الإطار المنهجي للدراسة أن تحليل الاتجاهات الاقتصادية وسوق العمل قبل الأزمة وبعدها يمثل أداة أساسية من أدوات التحليل، إلى جانب تحليل الفجوات بين الدول والقطاعات والفئات، وتحليل المخاطر والهشاشة، وربط نوع الصدمة بقنوات التأثير والاستجابة السياساتية المناسبة. وبناءً على ذلك، يتناول هذا القسم السمات العامة للاقتصادات العربية وأسواق العمل قبل اندلاع التصعيد في 28 شباط/فبراير 2026، بما يتيح لاحقاً التمييز بين الأثر الجديد الذي أضافته الحرب، وبين الهشاشة البنيوية التي كانت قائمة مسبقاً[19].

## 3-2 الاتجاهات الاقتصادية الكلية قبل الأزمة

دخلت الاقتصادات العربية الأزمة وهي في وضع تعافٍ غير مكتمل من سلسلة طويلة من الصدمات المتعاقبة، شملت تداعيات جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عقب الحرب في أوكرانيا، وتشدد الأوضاع المالية العالمية، وتزايد الضغوط المناخية والإنسانية في عدد من الدول العربية. وبالرغم من أن بعض الدول النفطية استفادت نسبياً من مستويات أسعار الطاقة ومن فوائض مالية في فترات سابقة، فإن هذا التحسن لم يكن كافياً لإزالة مواطن الضعف الهيكلية في النمو، ولا سيما ضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، ومحدودية استحداث فرص العمل المنتجة، واستمرار فجوات الإنتاجية بين القطاعات.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن المنطقة كانت تدخل عام 2026 في ظل درجة عالية من عدم اليقين، إذ أدت اضطرابات إمدادات الطاقة والبنية التحتية إلى إضعاف آفاق النمو؛ فبعد أن كان النمو الكلي في المنطقةقد بلغ نحو 4.0 في المائة في عام 2025، أصبح من المتوقع أن يتباطأ إلى 1.8 في المائة في عام 2026، أي أقل بـ 2.4 نقطة مئوية من توقعات البنك الدولي في كانون الثاني/يناير. وتعكس هذه الأرقام أن الحرب لم تضرب اقتصادات مستقرة بالكامل، بل جاءت في لحظة كانت فيها التوقعات الاقتصادية هشة وقابلة للتغير السريع نتيجة التوترات الجيوسياسية وتقلبات الطاقة والتجارة[20].

وتتسق هذه القراءة مع تحذيرات المؤسسات المالية الدولية من أن تصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة يمكن أن ينتقل بسرعة إلى النشاط الاقتصادي عبر الطاقة، والتجارة، والتمويل، وأسعار الغذاء،

[19] منظمة العمل العربية، «تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة على أسواق العمل العربية: الإطار المرجعي ومنهجية الدراسة»، عرض تقديمي/إطار مرجعي، أيار/مايو 2026.
[20] البنك الدولي، «التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: تحديات الصراع والسياسات الصناعية من أجل التنمية»، نيسان/أبريل 2026.

وتوقعات الاستثمار. ولا يمكن قراءة هذا الاتجاه بمعزل عن التباين الكبير بين الاقتصادات العربية. فاقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد بدرجات متفاوتة على عائدات النفط والغاز، وعلى قطاعات خدمية وتجارية ولوجستية شديدة الارتباط بالتجارة العالمية وحركة النقل والطيران. أما الاقتصادات العربية المستوردة للطاقة فتظل أكثر تعرضاً لضغوط فاتورة الاستيراد، وارتفاع كلفة الإنتاج والنقل، وتآكل الدخول الحقيقية نتيجة التضخم. وفي المقابل، تعاني الدول الهشة أو المتأثرة بالنزاعات من محدودية الحيز المالي، وتدهور البنية التحتية، وضعف القدرة المؤسسية على حماية التشغيل والدخل عند وقوع صدمة جديدة[21].

وتتحدد آثار التصعيد العسكري إلى حد كبير بالهشاشة البنيوية السابقة للأزمة، ولا سيما درجة التنويع الاقتصادي، والاعتماد على الأسواق الخارجية، وتركيبة سوق العمل، والقدرة المالية للدولة. وهذا يعني أن خط الأساس الاقتصادي قبل الحرب كان متفاوتاً: فبعض الدول دخلت الأزمة وهي تمتلك فوائض مالية أو احتياطيات أكبر، بينما دخلتها دول أخرى وهي مثقلة بالمديونية، وتراجع الاستثمار، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، وارتفاع مستويات الفقر أو الهشاشة المعيشية[22].

## 3-3 الانكشاف الخارجي: الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد

قبل الأزمة، كانت المنطقة العربية، ولا سيما منطقة الخليج العربي، تحتل موقعاً محورياً في منظومة الطاقة والتجارة العالمية. فمضيق هرمز لم يكن مجرد ممر بحري إقليمي، بل نقطة اختناق استراتيجية يمر عبرها جزء بالغ الأهمية من النفط والغاز والتجارة البحرية. وتشير المذكرة المعلوماتية إلى أنه قبل اندلاع النزاع كان نحو 20 مليون برميل يومياً من النفط والمنتجات النفطية، أي ما يقارب ربع تجارة النفط البحرية العالمية، يعبر مضيق هرمز، كما كانت دول الخليج تنتج وتصدّر حصصاً كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والمنتجات البترولية[23].

هذا الوضع السابق للأزمة يفسر لماذا تنتقل الصدمة الأمنية بسرعة إلى الاقتصاد وسوق العمل. فالاعتماد المكثف على ممرات التجارة والطاقة يجعل الاقتصادات العربية عرضة لارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وتعطل سلاسل الإمداد، وتذبذب أسعار الطاقة والغذاء، بما ينعكس على تكاليف الإنتاج والاستهلاك. كما أن ارتفاع أسعار الطاقة لا يؤثر فقط في الدول المستوردة للنفط، بل يؤثر أيضاً في قطاعات النقل، والصناعة، والزراعة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، وجميعها قطاعات ذات وزن مهم في التشغيل.

تعتمد دول الخليج العربية، على استيراد المواد الغذائية وتشير المذكرة المشار إليها أعلاه إلى أن معظم دول الخليج تعتمد على الواردات في ما بين 70 و90 % من إمداداتها الغذائية نتيجة محدودية الإنتاج الزراعي المحلي بفعل ندرة المياه والظروف المناخية، الأمر الذي يجعل اضطراب الممرات البحرية تهديداً مباشراً للقناة الرئيسية التي تصل عبرها الأغذية إلى المنطقة. ومن منظور سوق العمل، لا تنحصر أهمية

[21] صندوق النقد الدولي، «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، نيسان/أبريل 2026.
[22] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الدول العربية»، تقييم أولي، 31 آذار/مارس 2026.
[23] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «الآثار العالمية للنزاع في الشرق الأوسط عام 2026 على النظم الزراعية والغذائية»، 15 آذار/مارس 2026، ص 36.

هذا الأمر في أسعار الغذاء، بل تمتد إلى القدرة الشرائية للأسر، وكلفة معيشة العمالة الوافدة، وضغوط الأجور، واحتمال ارتفاع الإنفاق الحكومي على الدعم والحماية الاجتماعية[24].

كما أن دول الخليج العربية تمثل مركز طلب مهماً في أسواق الغذاء والزراعة العالمية، إذ تشير البيانات الواردة في المذكرة إلى أن منطقة الخليج العربية تستحوذ على حصص ملحوظة من الطلب العالمي على بعض السلع الزراعية، مثل الأرز ومنتجاته، والشعير، والقمح، والذرة، والمواد المُحلّية. ويعني ذلك أن أي اضطراب في الطلب الخليجي أو في القدرة على الوصول إلى الأسواق الخليجية لا يؤثر فقط في أمن الغذاء داخل الخليج، بل يمتد إلى الدول والشركات والعمال المرتبطين بسلاسل التصدير والنقل والخدمات[25].

## 4-3 سوق العمل قبل الأزمة: اختلالات مزمنة في التشغيل

كانت أسواق العمل العربية قبل الأزمة تعاني من اختلالات هيكلية معروفة: ارتفاع البطالة في عدد من الدول، وضعف قدرة القطاع الخاص على توليد وظائف كافية ومنتجة، والاعتماد الكبير على القطاع العام في بعض الاقتصادات، واتساع العمل غير المنظم، وضعف المواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل، وتفاوتات كبيرة في المشاركة الاقتصادية بين الرجال والنساء، وبين الشباب والبالغين. وهذه الاختلالات تجعل سوق العمل أقل قدرة على امتصاص الصدمات، وأكثر ميلاً إلى تحويل التراجع الاقتصادي إلى بطالة أو انخفاض في ساعات العمل والدخل.

وقد لخص البنك الدولي عدداً من هذه التحديات باعتبارها مشكلات ظاهرة يراها صانعو السياسات في المنطقة، مثل ارتفاع البطالة، وضعف دينامية القطاع الخاص، والاعتماد المفرط على المحروقات، والفجوات بين مهارات القوى العاملة واحتياجات الشركات. وتنسجم هذه القراءة مع تقارير منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية التي تؤكد أن تباطؤ التعافي الاقتصادي، واستمرار بطالة الشباب، والفجوات بين الجنسين، والتحديات الهيكلية التي تواجه العمال، كلها عوامل كانت تضغط على أسواق العمل حتى قبل تفاقم الأزمة الإقليمية.[26]-[27]

ومن ثم، فإن الحرب لم تخلق هشاشة سوق العمل من العدم، بل ضاعفت هشاشة قائمة. ففي كثير من الاقتصادات العربية، كان نمو الناتج لا يُترجم بالضرورة إلى نمو موازٍ في فرص العمل اللائق، إما بسبب تمركز النمو في قطاعات كثيفة رأس المال، أو بسبب ضعف إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو بسبب اتساع الفجوة بين مهارات الخريجين واحتياجات القطاعات الحديثة. وفي الدول المتأثرة بالنزاعات أو الأزمات المالية، كان سوق العمل أصلاً يعمل تحت ضغط النزوح، وتراجع الاستثمار، وانخفاض قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة والحماية الاجتماعية.

[24] المرجع السابق.
[25] المرجع السابق.
[26] منظمة العمل الدولية، «آفاق العمالة والقضايا الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2025»، جنيف، 16 كانون الثاني/يناير 2025.
[27] البنك الدولي، «التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان»، مرجع سابق.

### 5-3 البطالة والمشاركة الاقتصادية والفئات الأكثر هشاشة

قبل الأزمة، كانت البطالة في المنطقة العربية ذات طابع تركيبي واضح، إذ تتركز بدرجة أكبر بين الشباب والنساء والوافدين ذوي المهارات المتدنية والعاملين في القطاعات الهشة. ولا تكفي قراءة معدل البطالة العام لفهم هذا الواقع؛ فبعض الدول قد تسجل معدلات بطالة عامة متوسطة، لكنها تخفي داخلها بطالة مرتفعة بين الشباب، ومشاركة اقتصادية متدنية للنساء، وتفاوتاً حاداً بين العمالة المنظمة وغير المنظمة.

وقد تناولت الدراسة الفئات التي تستدعي اهتماماً خاصاً عند تحليل تداعيات الحرب، وهي الشباب، والنساء، والعمالة غير المنظمة، والنازحون واللاجئون، والعمالة الوافدة. وهذه الفئات لم تكن متضررة فقط بسبب الحرب، بل لأنها كانت قبل الأزمة في مواقع أضعف داخل سوق العمل: فرص أقل للوصول إلى وظائف مستقرة، وحماية اجتماعية محدودة، وقدرة تفاوضية أضعف، ومدخرات أقل لمواجهة ارتفاع الأسعار أو فقدان الدخل[28].

وتتجلى هشاشة الشباب في صعوبة الانتقال من التعليم إلى العمل، وفي ارتفاع احتمالات العمل المؤقت أو غير المنظم أو منخفض الأجر. أما النساء، فيواجهن مزيجاً من القيود المرتبطة بفرص العمل المتاحة، وتوزيع أعباء الرعاية، ومحدودية خدمات النقل والحضانة، والتحيزات الاجتماعية والمؤسسية داخل سوق العمل. وتزداد خطورة هذه الهشاشة عند وقوع صدمة تضخمية أو ركود قطاعي، لأن الأسر والمنشآت غالباً ما تعيد ترتيب أولوياتها على نحو يضر بمشاركة النساء والشباب قبل غيرهم.

### 6-3 البنية القطاعية للتشغيل قبل الأزمة

كان التشغيل في الاقتصادات العربية قبل الأزمة موزعاً على قطاعات متفاوتة من حيث الإنتاجية والحماية والقدرة على الصمود. فالخدمات، والتجارة، والسياحة، والنقل، والبناء، والزراعة، والصناعات الصغيرة، تمثل قطاعات واسعة التشغيل في عدد كبير من الدول العربية، لكنها في الوقت نفسه شديدة الحساسية للصدمات الخارجية. وقد أشار إطار الدراسة إلى هذه القطاعات بوصفها من بين القطاعات الأكثر هشاشة وانكشافاً، ولا سيما السياحة، والنقل، والتجارة، والزراعة، والبناء، والصناعات الصغيرة[29].

في قطاع السياحة، يعتمد التشغيل على حركة السفر وثقة المستهلكين والاستقرار الأمني. وفي النقل والخدمات اللوجستية، يرتبط التشغيل بتدفقات التجارة وسلامة الممرات البحرية والجوية. وفي التجارة الداخلية والخارجية، تتأثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة سريعاً بارتفاع تكاليف الاستيراد وتراجع الطلب. أما في الزراعة، فتنتقل الصدمات عبر أسعار الطاقة والأسمدة ومدخلات الإنتاج والمياه والنقل. وفي البناء، يعتمد التشغيل بدرجة كبيرة على الاستثمار العام والخاص، وعلى توفر السيولة وثقة المستثمرين، وكذلك على العمالة الوافدة في دول الخليج العربية.

وهذا التوزيع القطاعي يعني أن أي تراجع في النشاط الاقتصادي أو الاستثمار أو التجارة لا يبقى أثراً كلياً عاماً، بل ينتقل إلى سوق العمل عبر قطاعات محددة. ولهذا السبب، لا يكفي في القسم التالي تحليل الأثر على معدل البطالة الإجمالي، بل يجب تحليل الأثر حسب القطاعات، وطبيعة العمالة في كل قطاع، ومستوى الحماية الاجتماعية المتاح للعاملين فيه.

[28] منظمة العمل العربية، «تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة على أسواق العمل العربية: الإطار المرجعي ومنهجية الدراسة»، مرجع سابق.
[29] المرجع السابق.

### 7-3 العمالة الوافدة والتحويلات قبل الأزمة

تمثل العمالة الوافدة إحدى السمات المركزية لأسواق العمل الخليجية، كما تمثل التحويلات المالية إحدى قنوات الترابط بين أسواق العمل الخليجية وعدد من الاقتصادات العربية وغير العربية. قبل الأزمة، كانت دول الخليج العربية تستضيف أعداداً كبيرة من العمالة المهاجرة، بما يجعل أي اضطراب في النشاط الاقتصادي الخليجي قابلاً للانتقال إلى بلدان المنشأ عبر انخفاض التحويلات أو عودة العمال. ويشير تقرير دولي إلى أن العمالة المهاجرة تشكل أكثر من 40 % من إجمالي قوة العمل في الخليج، وهو ما يجعل سوق العمل الخليجي شديد الحساسية لأي صدمة أمنية أو اقتصادية تؤثر في العمالة الوافدة[30].

وتتضح أهمية هذه القناة أيضاً في المذكرة الخاصة بالآثار الزراعية والغذائية العالمية للنزاع، التي تشير إلى أن اقتصادات دول الخليج العربية تستضيف ملايين العمال الأجانب الذين يرسلون تحويلات مالية كبيرة إلى بلدانهم، وأن انخفاض النشاط الاقتصادي في الخليج العربي أو عودة العمال إلى بلدانهم يمكن أن يؤدي إلى تراجع كبير في التحويلات، بما يخفض دخول الأسر في بلدان عدة ويضاعف آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وبالنسبة للدول العربية المصدرة للعمالة أو المعتمدة جزئياً على التحويلات، مثل مصر والأردن ولبنان وغيرها، فإن هذه القناة تمثل أحد المسارات غير المباشرة التي تربط الحرب بأسواق العمل والدخل والاستهلاك[31].

ولا يقتصر الأمر على التحويلات، وإنما يمتد إلى طبيعة العلاقة بين العامل الوافد وسوق العمل. فالعمالة الوافدة غالباً ما تتركز في قطاعات البناء، والخدمات، والنقل، والتجارة، والعمل المنزلي، وهي قطاعات قد تكون أول من يتأثر بانخفاض الطلب أو تراجع الاستثمار أو تعطّل سلاسل الإمداد. كما أن قدرة هذه العمالة على امتصاص الصدمة محدودة نسبياً بسبب ضعف المدخرات، والقيود المرتبطة بالإقامة والعمل، ومحدودية الوصول إلى بعض نظم الحماية الاجتماعية.

### 8-3 التضخم والأجور والدخل الحقيقي قبل الأزمة

قبل الأزمة، كانت الضغوط التضخمية في عدد من الدول العربية قد تراجعت نسبياً مقارنة بذروة موجة أسعار الغذاء والطاقة في عامي 2022 و2023، لكنها لم تختف كلياً. فقد بقيت مستويات الأسعار مرتفعة بالنسبة إلى الأسر محدودة ومتوسطة الدخل، وظلت كلفة الغذاء والسكن والنقل تمثل عبئاً كبيراً على الدخل الحقيقي. ويعني ذلك أن أي ارتفاع جديد في أسعار الطاقة أو الغذاء أو النقل لا يبدأ من مستوى معيشة مريح، بل يضاف إلى تراكم سابق في تكاليف المعيشة.

وقد أوضح البنك الدولي أن الزيادات المستمرة في أسعار الطاقة تولد ضغوطاً تضخمية عبر ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء، وأن آثارها تمتد إلى ما وراء منطقة الصراع المباشر. ومن منظور سوق العمل، فإن التضخم يضغط على الأجور الحقيقية، ويقلص القدرة الشرائية للعمال، ويزيد مطالب التعويض أو الدعم، بينما قد تكون قدرة المنشآت على رفع الأجور محدودة بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات

[30] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الدول العربية»، مرجع سابق.
[31] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «الآثار العالمية للنزاع في الشرق الأوسط عام 2026 على النظم الزراعية والغذائية»، 15 آذار/مارس 2026.

وتراجع الطلب. وهذا التوتر بين كلفة المعيشة وقدرة المنشآت على الدفع يمثل إحدى القنوات الأساسية التي ستظهر في تحليل تداعيات الحرب على الأجور والدخل[32].

وتتفاقم هذه المشكلة في الاقتصادات التي تتسع فيها العمالة غير المنظمة، لأن العاملين غير المشمولين بالحماية الاجتماعية أو عقود العمل المستقرة غالباً ما يتحملون أثر التضخم من دون آليات تعويض فعالة. كما أن الأسر التي تعتمد على عمل يومي أو موسمي أو تحويلات خارجية تكون أكثر حساسية لأي صدمة في الأسعار أو الدخل.

### 9-3 الحماية الاجتماعية والحيز المالي قبل الأزمة

كانت قدرة الدول العربية على استخدام السياسات المالية والحماية الاجتماعية لمواجهة الصدمات متفاوتة قبل الأزمة. فبعض الدول الخليجية تمتلك احتياطيات مالية وصناديق سيادية وقدرة أكبر على تمويل إجراءات الدعم أو الإنفاق الاستثماري، رغم أن ذلك لا يلغي آثار الصدمة على القطاعات والعمالة. أما الدول المستوردة للطاقة أو المثقلة بالديون، فتواجه قيوداً أكبر في تمويل الدعم، وتوسيع شبكات الأمان، وحماية العمالة غير المنظمة. وفي الدول التي تعاني عدم استقرار أو المتأثرة بالنزاعات، تكون القدرة المؤسسية والمالية على الاستجابة أكثر محدودية.

ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة لأن الصدمات الاقتصادية تتحول إلى أزمات اجتماعية عندما لا تتوافر أدوات كافية لحماية الدخل، أو دعم المنشآت الصغيرة، أو الحفاظ على الوظائف، أو ضمان استمرارية الخدمات الأساسية. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الحيز المالي والقدرة المؤسسية من بين العوامل التي تحدد مدى تأثر الدول بالصدمة، إلى جانب بنية الاقتصاد وسوق العمل.

ومن ثم، فإن خط الأساس قبل الأزمة كان يتسم بفجوة مزدوجة: فجوة في توفير فرص العمل اللائق، وفجوة في القدرة على حماية العمال عند وقوع الصدمات. وهذه الفجوة تجعل السياسات اللاحقة للحرب مطالبة ليس فقط بتعويض خسائر مؤقتة، بل بمعالجة مكامن الضعف التي جعلت سوق العمل أكثر قابلية للتأثر منذ البداية.

### 10-3 دلالات خط الأساس

تُظهر الاتجاهات السابقة للأزمة أن أسواق العمل العربية دخلت الحرب وهي تحمل مجموعة من الهشاشة المركبة: نمو غير متوازن، واعتماد متفاوت على الطاقة والتجارة والتحويلات، وضعف دينامية القطاع الخاص في عدد من الدول، واتساع العمل غير المنظم، ومشاركة اقتصادية منخفضة للنساء، وبطالة مرتفعة بين الشباب، واعتماد كبير على العمالة الوافدة في اقتصادات الخليج. كما أن القطاعات كثيفة التشغيل، مثل السياحة والنقل والتجارة والبناء والزراعة والصناعات الصغيرة، كانت قبل الأزمة قطاعات مهمة للتشغيل، لكنها في الوقت ذاته شديدة التعرض للصدمات.

وعليه، فإن القسم التالي لا ينبغي أن يقرأ تداعيات الحرب باعتبارها صدمة مستقلة عن السياق السابق، بل باعتبارها صدمة وقعت فوق بنية اقتصادية وعمالية غير متجانسة. فالدول ذات الاعتماد الأكبر على التجارة والطاقة والعمالة الوافدة ستتأثر عبر قنوات مختلفة عن الدول المستوردة للطاقة أو المتأثرة بالنزاعات أو

[32] البنك الدولي، «التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان»، مرجع سابق.

المعتمدة على التحويلات. كما أن الفئات ذات الحماية الأقل ســـتتحمل قدراً أكبر من التكاليف الاجتماعية، حتى عندما يبدو الأثر الكلي على بعض المؤشرات محدوداً.

وبهذا المعنى، يضع هذا القسم القاعدة التحليلية لقياس الأثر في القسم الرابع: فالغاية ليست فقط تقدير مقدار التراجع في التشـغيل أو الزيادة في البطالة، وإنما فهم كيف تنتقل الصـدمة إلى سـوق العمل، ومن يتحمل العبء الأكبر، وأي القطاعات والفئات تحتاج إلى استجابة سياساتية مبكرة.

# القسم الرابع: تداعيات الحرب على أسواق العمل العربية

## 4-1 قنوات التأثير المباشرة وغير المباشرة

تبدأ قنوات التأثير المباشرة من الصدمة الجيوسياسية ذاتها: تعطّل الملاحة في مضيق هرمز، ارتفاع مخاطر الشحن والتأمين، اضطراب إمدادات الطاقة، وتراجع حركة النقل الجوي والبحري. وتشير المواد المرجعية للدراسة إلى أن المضيق كان يمر عبره قبل الأزمة نحو 20 مليون برميل يومياً من النفط والمنتجات النفطية، وأن حركة الناقلات تراجعت بصورة حادة في الأيام الأولى للتصعيد، في حين سجل البنك الدولي انخفاضاً كبيراً في عبور السفن مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق[33].

وتتحول هذه الصدمة الأولية سريعاً إلى قنوات غير مباشرة تمس سوق العمل: ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، تأجيل الاستثمار، تراجع الطلب على السفر والسياحة والخدمات المرتبطة به، اضطراب المدخلات الصناعية والزراعية، وتزايد عدم اليقين في الأسواق المالية. وقد بيّن البنك الدولي أن الارتفاعات المستمرة في أسعار الطاقة تولّد ضغوطاً تضخمية عبر تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء، بينما يوضح تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن انتقال الصدمة عبر التجارة والطاقة والمالية يفضي إلى تدهور واسع في الناتج والاستثمار والتجارة والدخل في المنطقة العربية[34].

ومن منظور تحليلي خاص بسوق العمل، وكما بيّن الإطار المفاهيمي في القسم الثاني، يمكن ترتيب قنوات الانتقال في سبعة مسارات مترابطة: تراجع النشاط الاقتصادي والإنتاجي، واضطراب التجارة وسلاسل الإمداد، وارتفاع التضخم وتكاليف المعيشة، وتراجع الاستثمار والاستهلاك، وتأثر القطاعات كثيفة العمالة، وزيادة البطالة والعمل غير المنظم، وتفاقم أوضاع الفئات الهشّة من الشباب والنساء والعمالة الوافدة وغير المنظمة. وتمثل هذه المسارات أساساً لقراءة الأثر في هذا القسم، لأنها تربط بين الصدمة الخارجية ومؤشرات التشغيل والدخل والحماية الاجتماعية داخل الدول العربية.

## 4-2 أثر الصدمة على التشغيل والبطالة حسب قطاع وفئة

لا ينتقل أثر الحرب إلى سوق العمل عبر مؤشر البطالة الكلي فقط، بل عبر صدمة قطاعية متفاوتة الشدة. فالقطاعات الأكثر تعرضاً للأثر المباشر هي النقل والخدمات اللوجستية والتجارة والسياحة والطيران والبناء والصناعات الصغيرة، وهي نفسها القطاعات التي يضعها الإطار المرجعي للدراسة ضمن قائمة القطاعات الأشد هشاشة وانكشافاً. ففي منطقة الخليج، تظهر الضغوط مبكراً في السياحة والضيافة والمراكز اللوجستية نتيجة اضطراب السفر وارتفاع إدراك المخاطر الأمنية؛ أما في الاقتصادات العربية المستوردة للطاقة والغذاء فتتجسد الصدمة بصورة أكبر في ارتفاع التكاليف وتآكل الطلب المحلي وتراجع هوامش المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البطالة ترتفع في المنطقة العربية لكلتا فئتي العمالة الماهرة وغير الماهرة، لكن العبء الأكبر يقع على العمالة الأقل مهارة. ففي سيناريوهات الشدة

[33] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الآثار العالمية لنزاع الشرق الأوسط عام 2026 على الطاقة والأسمدة والأمن الغذائي، 15 آذار/مارس 2026؛ البنك الدولي، المستجدات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، نيسان/أبريل 2026.

[34] البنك الدولي، المستجدات الاقتصادية الإقليمية، نيسان/أبريل 2026؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: آثاره الاقتصادية والاجتماعية عربيًا، 31 آذار/مارس 2026.

العالية يرتفع معدل بطالة العمالة غير الماهرة بما يقارب 3 إلى 4.5 نقطة مئوية، مقابل 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية للعمالة الماهرة؛ وهو ما يعادل، في التقدير الإقليمي الإجمالي، نحو 1.61 إلى 3.64 مليون وظيفة مفقودة، مع استحواذ العمالة غير الماهرة على الحصة الأكبر من فقدان الوظائف[35].

أما على المستوى دون الإقليمي، ترتفع بطالة العمالة غير الماهرة بنحو 4 إلى 10 نقاط مئوية، وبما يعادل ما بين 1.3 مليون وما يزيد على مليوني عاطل إضافي. وفي المشرق العربي ترتفع البطالة على نحو أكثر اعتدالاً، لكنها تظل معادلة لما يتراوح بين 150 ألفاً و250 ألف عاطل إضافي، مع تركز الآثار في العراق والأردن ولبنان. أما شمال أفريقيا فتبدو الزيادات في معدلات البطالة أقل حدة، لكنها تظل كبيرة بالأعداد المطلقة بسبب الحجم السكاني، وخاصة في مصر. وفي الدول العربية المتأثرة بالنزاعات أو تعاني عدم استقرار، ولا سيما اليمن والسودان، فإن الزيادات تبدو أصغر نسبياً لكنها أشد وطأة اجتماعياً بحكم هشاشة السوق أساساً[36].

| القطاع أو القناة | دول الخليج | الدول العربية المستوردة للطاقة والغذاء | الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات |
|---|---|---|---|
| النقل واللوجستيات | مرتفع جداً: تعطّل الشحن والطيران وارتفاع التأمين | مرتفع: زيادة تكلفة الواردات والتموين | مرتفع: اختناقات إمداد وضعف البدائل |
| السياحة والضيافة | مرتفع: خاصة في المراكز الإقليمية | مرتفع | متوسط إلى مرتفع بحسب شدة الاضطراب الأمني |
| التجارة والمنشآت الصغيرة | مرتفع | مرتفع جداً | مرتفع جداً |
| البناء | مرتفع بسبب تأجيل المشاريع وضغط السيولة | متوسط | متوسط |
| الزراعة والمدخلات | متوسط: الأثر عبر الأمن الغذائي أكثر من الإنتاج المحلي | مرتفع جداً: عبر الطاقة والأسمدة والنقل | مرتفع مع ضعف القدرة على الدعم |
| المالية العامة والحماية الاجتماعية | متوسط إلى مرتفع | مرتفع | مرتفع جداً |

المصدر: تجميع تحليلي بالاستناد إلى مصفوفة القنوات والقطاعات الواردة في الإطار المرجعي للدراسة، وإلى نتائج تقييمات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومذكرة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الطاقة والأسمدة وسلاسل الإمداد والأمن الغذائي[37].

## 3-4 أثر الصدمة على الأجور والدخل الحقيقي

حتى عندما لا تترجم الصدمة فوراً إلى تسريح واسع للعمالة، فإنها غالباً ما تظهر أولاً في الأجور الحقيقية. فالزيادة في أسعار الطاقة والنقل والمدخلات الوسيطة تضعف قدرة المنشآت على الحفاظ على الأجور الفعلية، بينما ترتفع كلفة المعيشة على الأسر. ويؤكد البنك الدولي أن الصدمة النفطية والنقلية المرتبطة

[35] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الدول العربية»، مرجع سابق. آذار/مارس 2026، الجداول الخاصة بتقديرات البطالة حسب المهارة.

[36] المرجع السابق، التقديرات دون الإقليمية لآثار سوق العمل في الخليج والمشرق العربي وشمال أفريقيا والدول الهشة.

[37] تجميع تحليلي يستند إلى منظمة العمل العربية، الإطار المرجعي للدراسة؛ البنك الدولي، Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، The Military Escalation in the Middle East؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، Global Agrifood Implications of the 2026 Conflict in the Middle East.

بالحرب تولّد ضـغوطاً تضـخمية تمتد إلى أسـعار الغذاء والإنتاج في المنطقة وخارجها، وهو ما يعني أن قنوات التآكل في الدخل الحقيقي لا تقتصر على الدول المتأثرة مباشرة بالعمليات العسكرية[38].

وتزداد هذه الضغوط في الاقتصادات العربية المستوردة للغذاء والطاقة وفي الشرائح العمالية منخفضة الأجر. فأسـعار الأسـمدة العالمية قد تبقى أعلى بنحو 15 إلى 20 % خلال النصـف الأول من عام 2026 إذا اسـتمرت الأزمة، كما تظهر بيانات مؤشـر أسـعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيو 2026 استمرار الضغوط في بعض السلع الأساسية ذات الصلة المباشرة بإنفاق الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل.

وفي أسـواق العمل العربية، يترجم ذلك عادةً إلى ثلاثة أنماط متزامنة: تثبيت أجور اسـمية مع تراجع الأجر الحقيقي؛ وخفض سـاعات العمل والمكافآت والعمل الإضـافي بدلاً من الفصـل المباشـر؛ وانتقال جزء من العمالة إلى أعمال أكثر هشـاشـة وأقل حماية. وهذه القراءة تسـتند إلى ملاحظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التكيف الفعلي قد يتم عبر الأجور أو الهجرة أو المشـاركة الاقتصـادية، لا عبر التسـريح الظاهر فقط.

## 4-4 أثر الصدمة على العمالة الوافدة والتحويلات

تشـكّل العمالة الوافدة إحدى أهم قنوات الربط بين أسـواق العمل الخليجية وبقية أسـواق العمل العربية. فالاقتصـادات الخليجية تسـتضـيف ملايين العمال الأجانب، وأي تباطؤ في النشـاط أو تعطّل في قطاعات البناء والخدمات والنقل والتجارة يترجم سـريعاً إلى تراجع في الدخل والتحويلات، أو إلى عودة اضـطرارية أو طوعية للعمال. و أن انخفاض النشاط الاقتصادي في الخليج أو عودة العمال إلى بلدانهم يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في التحويلات المالية، بما يقلص دخول الأسـر في البلدان المتلقية ويضاعف آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

ويؤكد تقييم دولي أن دولاً عربية مثل لبنان والأردن ومصـر والمغرب تعتمد بدرجات مختلفة على تحويلات العاملين في اقتصـادات الخليج؛ إذ تمثل هذه التحويلات، وفق تقديرات البنك الدولي التي اسـتند إليها التقرير، نحو 33 % من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، و8 إلى 9 % في الأردن، و6 إلى 8 % في مصـر، ونحو 6 % في المغرب. وعليه، فإن الصـدمة لا تقتصـر على البلدان المضـيفة للعمالة، بل تمتد إلى بلدان المنشأ عبر الاستهلاك المحلي، والسيولة الأسرية، وسوق الصرف، والقدرة على تحمل كلفة المعيشة.

وفي الحالة العربية، لهذه القناة ثلاثة آثار متراكبة: تراجع الطلب على العمالة الوافدة منخفضة المهارة في دول الخليج؛ ضـغط إضـافي على أسـواق العمل المحلية في بلدان الإرسـال مع عودة العمال أو انخفاض فرص الهجرة الجديدة؛ وتراجع التحويلات بما يضـعف شـبكات الأمان الأسـرية غير الرسـمية التي تعتمد عليها شـرائح واسـعة من الأسـر. ولهذا السـبب ينبغي النظر إلى ملف التحويلات والعمالة الوافدة بوصـفه جزءاً من معادلة سوق العمل، لا مجرد مسألة مالية خارجية.

[38] البنك الدولي، المستجدات الاقتصادية الإقليمية، نيسان/أبريل 2026؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: آثاره الاقتصادية والاجتماعية عربيًا، 31 آذار/مارس 2026.

## 5-4 أثر الصدمة على النساء والشباب والعمال غير المنظمين

يتسق التركيز على النساء والشباب والعمال غير المنظمين مع الإطار المرجعي للدراسة الذي حدّد هذه الفئات، إلى جانب العمالة الوافدة والنازحين واللاجئين، بوصفها الفئات الأكثر تعرضاً للخطر.

بالنسبة إلى النساء، تتراكم ثلاثة أنماط من الهشاشة: التركّز النسبي في قطاعات الخدمات والتجارة والتعليم والصحة والعمل المكتبي منخفض الحماية؛ ارتفاع احتمال الخروج القسري أو "الهادئ" من سوق العمل عند تقلص الطلب؛ وزيادة أعباء الرعاية في الأسر مع ارتفاع تكاليف المعيشة أو تعطّل الخدمات. وهذا يعني أن جزءاً من الأثر قد يظهر في شكل تراجع المشاركة الاقتصادية للنساء لا في شكل بطالة معلنة فقط.

أما الشباب، فهم أكثر الفئات وجوداً على هامش السوق: عقود مؤقتة، ودخول حديث إلى سوق العمل، وخبرة محدودة، ومهارات لا تجد طلباً كافياً في لحظات الصدمة. وقد أظهر تقييم دولي أن المنطقة العربية كانت تعاني أصلاً من فجوة هيكلية سنوية بين الداخلين الجدد إلى قوة العمل، والذين يقدر عددهم بنحو 2.8 مليون شخص سنوياً، وبين من يجدون عملاً عادةً، والبالغ عددهم نحو 1.61 مليون فقط؛ وهو ما يعني أن الحرب تضرب سوقاً كان يعاني أصلاً من ضعف الاستيعاب قبل الأزمة.

وأما العمال غير المنظمين، فهم الأكثر عرضة لتآكل الدخل حتى عندما لا يظهرون في سجلات التسريح والبطالة الرسمية. فهذه الفئات تفتقر عادةً إلى عقود مستقرة أو تأمينات اجتماعية أو آليات تعويض عن البطالة أو المرض أو تعطّل العمل. لذلك تتحول الصدمة بالنسبة إليها إلى انخفاض فوري في الدخل وساعات العمل، وارتفاع في المديونية الأسرية، وتوسع في العمل الهش أو الموسمي.

## 6-4 تقديرات كمية ونطاق عدم اليقين

ينبغي التعامل مع أي تقديرات كمية في هذا القسم باعتبارها نطاقات إرشادية لا تنبؤات حتمية. ويؤكد تقرير دولي صراحةً أن نتائجه محاكاة توضيحية، وأن تقديرات التشغيل والبطالة تمثل تقديرات تقريبية لحجم الأثر لا توقعات دقيقة، وذلك لأن التكيف الفعلي في سوق العمل قد يجري عبر الأجور أو الهجرة أو المشاركة الاقتصادية، لا عبر التسريح الكامل فقط[39].

ومع ذلك، فإن هذه النطاقات تظل مفيدة لوضع إطار كمي أولي للأثر. فعلى مستوى الاقتصاد العربي ككل، تشير محاكاة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى خسارة في الناتج بين 3.7 و6.0 %، بما يعادل 120 إلى 194 مليار دولار بأسعار عام 2015 الثابتة، وزيادة في الفقر بنحو 0.7 إلى 1 %، بما قد يدفع قرابة 4 ملايين شخص إضافي إلى الفقر. وعلى مستوى سوق العمل، تُقدّر خسائر الوظائف بنحو 1.61 إلى 3.64 مليون وظيفة، مع تركز الخسائر في العمالة غير الماهرة وفي الخليج والمشرق العربي[40].

[39] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «التصعيد العسكري في الشرق الأوسط: الآثار الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الدول العربية».

[40] مرجع سابق

| المؤشر | نطاق مرجعي أدنى | نطاق مرجعي أعلى | ملاحظة تفسيرية |
|---|---|---|---|
| خسارة الناتج العربي | %3.7 | %6.0 | محاكاة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مقارنةً بسيناريو عدم الحرب |
| الخسارة الاقتصادية | 120 مليار دولار | 194 مليار دولار | بالأسعار الثابتة لعام 2015 |
| زيادة الفقر | %0.7 | %1.0 | قد تقارب 4 ملايين شخص إضافي |
| خسائر الوظائف إقليمياً | 1.61 مليون | 3.64 مليون | الأثر الأكبر على العمالة غير الماهرة |
| بطالة غير الماهرين إقليمياً | +3.0 نقاط | +4.5 نقاط | أعلى من زيادة بطالة المهرة |
| بطالة غير الماهرين في الخليج | +4 نقاط | +10 نقاط | الأثر الأشد بين المجموعات القطرية |
| ضغط أسعار الأسمدة عالمياً | %15 | %20 | إذا استمرت الأزمة خلال 2026 |

المصدر: تجميع تحليلي بالاستناد إلى محاكاة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، مع الإشارة إلى أن جزءاً من التكيف قد يتحقق عبر الأجور وساعات العمل والهجرة، وهو ما قد يخفض البطالة الظاهرة من دون أن يخفض الكلفة الاجتماعية الفعلية.

## 7-4 مؤشرات مبكرة للمراقبة وسياسات التخفيف

لأغراض المتابعة المبكرة، تقترح الدراسة حزمة مؤشرات تشغيلية لرصد انتقال الصدمة إلى أسواق العمل العربية. وتشمل: عدد السفن العابرة لمضيق هرمز وحركة الموانئ الإقليمية؛ أسعار برنت والغاز والأسمدة؛ تكاليف الشحن والتأمين الجوي والبحري؛ حجوزات السفر والسياحة وإشغال الفنادق؛ تطور مؤشرات أسعار الغذاء والطاقة والنقل محلياً؛ بيانات ساعات العمل والأجور المتأخرة؛ مؤشرات التوظيف الشاغر في القطاعات الحساسة؛ تدفقات التحويلات المالية؛ وعدد المستفيدين الجدد من برامج الحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية. وتستند أولوية هذه المؤشرات إلى أن الحرب انتقلت بالفعل عبر الطاقة والتجارة والأسعار والتحويلات، حتى مع بدء تراجع بعض مؤشرات السلع دولياً بحلول حزيران/يونيو 2026.

أما على مستوى السياسات، فتشير الأدلة المتاحة إلى أولوية سبعة تدخلات مترابطة: حماية الوظائف في القطاعات كثيفة العمالة عبر أدوات مؤقتة مثل دعم الأجور الجزئي أو ترتيبات العمل القصير؛ توسيع الحماية الاجتماعية النقدية والغذائية للفئات المتأثرة، خاصة العمال غير المنظمين والأسر المعتمدة على التحويلات؛ دعم السيولة وتمويل رأس المال العامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ حماية أوضاع العمالة الوافدة ومنع تحوّل خفض النشاط إلى أزمة إنسانية أو موجة عودة قسرية غير مُدارة؛ مراقبة انتقال الأسعار إلى المستهلك وتفعيل المنافسة والرقابة في السلع الأساسية؛ تخصيص برامج نشطة لسوق العمل موجهة للشباب والنساء؛ وبناء آلية عربية للإنذار المبكر وتبادل البيانات حول التشغيل والأجور والتحويلات. وتتسق هذه الحزمة مع الإطار المرجعي للدراسة، ومع ما خلص إليه البنك الدولي من ضرورة تعزيز الصمود وخلق فرص العمل، ومع ما شددت عليه منظمة الأغذية والزراعة من أهمية مراقبة الأسواق وتأمين سلاسل الإمداد ودعم الفئات والبلدان الأشد تعرضاً.

# القسم الخامس: التحليل القطاعي والفئوي

## 1-5 مصفوفة الانكشاف القطاعي والفئوي

تختلف درجة انكشاف القطاعات الاقتصادية العربية للحرب الإقليمية الراهنة بحسب قربها من قنوات الصدمة: الطاقة، والنقل، والتجارة، والاستثمار، والتضخم، والهجرة العمالية، والإنفاق العام. فالقطاعات المرتبطة مباشرة بالممرات البحرية والجوية وبالمدخلات المستوردة تتأثر أولاً من خلال ارتفاع الكلفة وتعطل الإمداد، ثم تنتقل الآثار إلى التشغيل عبر خفض ساعات العمل، وتأجيل التوظيف، وتقليص الطلب على العمالة المؤقتة، أو تسريح العمال في المنشآت الأقل قدرة على امتصاص الصدمة.

ولا تتوزع الآثار بالتساوي داخل القطاع الواحد. فالقطاع قد يضم شركات كبرى قادرة على تمرير جزء من الكلفة إلى الأسعار، ومنشآت صغيرة لا تمتلك احتياطيات مالية كافية؛ وقد يضم عمالة نظامية مشمولة بالحماية الاجتماعية، وعمالة موسمية أو يومية أو وافدة تتحمل الجزء الأكبر من المخاطر. لذلك يعتمد التحليل القطاعي والفئوي في هذا القسم على تقاطع مزدوج بين نوع القطاع وطبيعة العمالة داخله، بدلاً من الاكتفاء بتقدير الأثر على مستوى الاقتصاد الكلي[41].

| القطاع | قنوات التأثير الرئيسية | الآثار على سوق العمل | درجة الانكشاف |
|---|---|---|---|
| الطاقة والنفط والغاز | تعطل الصادرات، تذبذب الأسعار، مخاطر البنية التحتية، ارتفاع كلفة التشغيل | تراجع الطلب على العمالة المساندة والمقاولين، إعادة توزيع الورديات، مخاطر السلامة المهنية | مرتفعة جداً |
| الموانئ والشحن البحري | ارتفاع التأمين والشحن، إعادة توجيه السفن، بطء التخليص وسلاسل الإمداد | ضغط على عمال الموانئ والنقل البري والتخزين والوسطاء اللوجستيين | مرتفعة جداً |
| الطيران والشحن الجوي | إغلاق أو تقييد المجال الجوي، ارتفاع الوقود، إعادة توجيه الرحلات | تراجع عمل شركات الطيران والمناولة والسياحة والشحن السريع | مرتفعة جداً |
| السياحة والضيافة | إلغاء الحجوزات، تراجع الثقة، ارتفاع تكاليف السفر والتأمين | خسائر في الفنادق والمطاعم والفعاليات والمرشدين والعمالة الموسمية | مرتفعة |
| الصناعة التحويلية | ارتفاع الطاقة والمدخلات المستوردة، تأخر قطع الغيار، تذبذب الطلب | خفض ورديات الإنتاج وساعات العمل، تأجيل التوظيف، ضغوط على الأجور الحقيقية | مرتفعة |
| الزراعة والأغذية والأسمدة | ارتفاع الطاقة والأسمدة والنقل، مخاطر الأمن الغذائي، اضطراب التبريد | تضرر صغار المزارعين والعمال الموسميين والنساء الريفيات وسلاسل الأغذية | مرتفعة |
| البناء والتشييد | تأجيل الاستثمار، ارتفاع الحديد والإسمنت والطاقة، تعطل العمالة والمعدات | تأثر العمالة الوافدة ومنخفضة المهارة والمقاولين الصغار | متوسطة إلى مرتفعة |

[41] منظمة العمل الدولية، Growing Labour Market Risks of the Middle East Crisis: Employment and Social Trends, May 2026 Update، جنيف، 2026.

| القطاع | قنوات التأثير الرئيسية | الآثار على سوق العمل | درجة الانكشاف |
|---|---|---|---|
| التجارة والتجزئة | ارتفاع أسعار الواردات، نقص بعض السلع، تراجع الطلب الحقيقي | تراجع دخل عمال البيع والتوصيل والمخازن والعمالة غير المنظمة | مرتفعة |
| الخدمات المالية والتأمين | تقلب الأسواق، ارتفاع مخاطر الائتمان والتأمين البحري، ضغوط السيولة | تأثر العاملين في التمويل الأصغر، التحويلات، وسماسرة التأمين والخدمات المصرفية | متوسطة |
| تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | مخاطر سيبرانية، تهديد الكابلات البحرية، انقطاع الخدمات الرقمية | طلب أعلى على الأمن السيبراني والعمل عن بعد، لكن مخاطر على مراكز البيانات والمنصات | متوسطة |
| الصحة والتعليم والخدمات الإنسانية | تعطل الإمدادات الطبية والتعليم الحضوري، ضغط الخدمات | إجهاد العاملين الصحيين والمعلمين والعاملين الإنسانيين وتزايد العمل غير المأجور للرعاية | مرتفعة في الدول المتأثرة مباشرة |

المصدر: إعداد تحليلي بالاستناد إلى الإطار المرجعي للدراسة وتقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة.

## 2-5 قطاع الطاقة والصناعات الاستخراجية والبتروكيماويات

يُعد قطاع الطاقة نقطة البداية الأوضح لانتقال أثر الحرب إلى أسواق العمل العربية، ولا سيما في دول الخليج العربية والعراق وبعض الاقتصادات المصدرة للطاقة في شمال أفريقيا. فتعطل الملاحة في مضيق هرمز أو تقييدها لا يؤثر فقط في صادرات النفط والغاز، بل في منظومة واسعة من التشغيل تشمل الحقول، والمصافي، ومحطات الغاز، والموانئ النفطية، وشركات الصيانة، وخدمات الحفر، والنقل البحري، والأمن الصناعي، والمقاولين من الباطن. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الحرب التي اندلعت في 28 شباط/فبراير 2026 أثّرت في أسواق النفط والغاز عبر اضطراب الإمدادات المرتبطة بمضيق هرمز، الذي يمر من خلاله نحو 20 في المائة من استهلاك النفط العالمي وتجارة الغاز الطبيعي المسال، كما تراجع عبور السفن في المضيق بصورة حادة خلال آذار/مارس.

من منظور سوق العمل، لا تظهر الخسارة في قطاع الطاقة فقط في عدد العاملين المباشرين داخل الشركات الوطنية أو الدولية، بل في الحلقة الأوسع من العمالة غير المباشرة. فشركات الخدمات النفطية والبتروكيماوية تعتمد على عمالة فنية ومهنية، وعلى عمالة منخفضة المهارة في النقل والتخزين والخدمات المساندة. وعندما تتراجع الصادرات أو ترتفع المخاطر الأمنية، تميل الشركات إلى تجميد عقود الصيانة غير العاجلة، وتقليص ساعات العمل الإضافي، وتأجيل التوظيف، وخفض الطلب على المقاولين المؤقتين. وينعكس ذلك على العمال الوافدين والعمال ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة قبل أن يصل إلى العمالة الفنية الأساسية.

وتكتسب الصناعات البتروكيماوية والأسمدة أهمية خاصة في هذا السياق، لأنها تربط قطاع الطاقة بالصناعة والزراعة. فقد أوضحت منظمة الأغذية والزراعة أن منطقة الخليج تشكل مورداً مهماً للطاقة والأسمدة، وأن تعطل الصادرات من مضيق هرمز رفع مخاطر نقص الأسمدة وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية عالمياً. ومن ثم، فإن أي توقف في إنتاج أو تصدير الغاز والأمونيا واليوريا والفوسفات لا يضغط فقط على العاملين في هذه الصناعات، بل يمتد إلى الزراعة والصناعات الغذائية والنقل وسلاسل التجزئة.

ويختلف الأثر بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة. ففي الدول المصدرة، يمكن أن تؤدي الأسعار المرتفعة إلى تعويض جزئي لبعض الخسائر المالية، لكن ذلك لا يلغي أثر تعطل الكميات المصدرة، وارتفاع التأمين، وتراجع الاستثمار، ومخاطر البنية التحتية. أما في الدول المستوردة للطاقة، فتنتقل الصدمة مباشرة إلى تكاليف النقل والكهرباء والإنتاج، فتؤدي إلى خفض هامش ربح المنشآت الصناعية والخدمية، وإلى ضغوط على الأجور الحقيقية. ولهذا فإن الأثر القطاعي للطاقة يتحول بسرعة إلى أثر شامل على سوق العمل، من خلال كلفة الإنتاج والدخل الحقيقي والقدرة الشرائية.

### 3-5 النقل البحري والموانئ والخدمات اللوجستية

يُعد النقل البحري والموانئ من أكثر القطاعات تعرضاً للصدمات الجيوسياسية، لأن تعطّل الممرات البحرية يرفع فوراً تكلفة التأمين والشحن ويطيل زمن الوصول ويفرض إعادة توجيه السفن. وقد بيّن تقرير دولي أن مخاطر الملاحة والهجمات على الناقلات قلّصت حركة الشحن عبر مضيق هرمز بأكثر من 70 % في فترات التوتر، بينما أشار البنك الدولي إلى أن متوسط عبور السفن بين 2 و22 آذار/مارس 2026 انخفض إلى نحو خمس سفن يومياً مقارنة بنحو 96 سفينة في الفترة المماثلة من العام السابق.

هذه الصدمة تنعكس على سوق العمل عبر عدة حلقات. **الحلقة الأولى**؛ هي عمال الموانئ والتخليص الجمركي والتخزين والنقل البري المرتبط بالموانئ، إذ يؤدي انخفاض الحركة أو تذبذبها إلى عدم انتظام ساعات العمل والدخل. **والحلقة الثانية**؛ هي شركات الشحن والوكلاء البحريون وسماسرة التأمين، إذ ترتفع الحاجة إلى إدارة المخاطر والتعاقدات البديلة، في مقابل تراجع النشاط الاعتيادي. أما **الحلقة الثالثة**؛ فتظهر في القطاعات التي تعتمد على المدخلات المستوردة، إذ يؤدي التأخير إلى توقف جزئي في الإنتاج أو العمل بنظام ورديات مخفضة.

وتتجاوز آثار النقل البحري دول الخليج إلى اقتصادات عربية أخرى تعتمد على حركة قناة السويس والبحر الأحمر وشرق المتوسط، أو على الواردات الغذائية والطاقية المنتظمة. فارتفاع كلفة النقل والتأمين يؤدي إلى زيادة أسعار السلع النهائية، ويخفض الطلب الحقيقي في التجارة والخدمات، ويؤثر في العاملين في النقل الداخلي والتوزيع والمخازن. كما أن العمال البحريين والعمالة الموسمية في الموانئ يواجهون مخاطر خاصة تتعلق بسلامة العمل، وتأخر الأجور، وطول فترات الانتظار، أو التحول إلى موانئ بديلة قد لا تتوافر فيها نفس شبكات الحماية أو التنظيم[42].

### 4-5 الطيران والشحن الجوي

أدت الحرب إلى تحويل المجال الجوي الإقليمي من شبكة اتصال تجارية كثيفة إلى ممرات محدودة عالية الكلفة. ووفق تقييم دولي، تسببت القيود وإغلاقات المجال الجوي في إعادة توجيه رحلات الركاب والشحن، وإطالة زمن الرحلات، وزيادة استهلاك الوقود، وارتفاع تكاليف التشغيل. كما انخفضت طاقة الشحن الجوي العالمية على المسارات التي تربط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا بنحو 40 % بين 28 شباط/فبراير و3 آذار/مارس 2026.

[42] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق؛ صندوق النقد الدولي، PortWatch، بيانات حركة السفن المشار إليها في التحديث الاقتصادي للبنك الدولي، آذار/مارس 2026.

تنعكس هذه التطورات على العمالة في شركات الطيران، وخدمات المناولة الأرضية، والصيانة، والشحن السريع، ووكالات السفر، والضيافة الجوية، وخدمات المطارات. ففي المدى القصير، قد تزيد بعض الشركات ساعات العمل في أقسام إدارة الأزمات وخدمة العملاء وإعادة جدولة الرحلات، بينما تتراجع ساعات العمل في التشغيل الاعتيادي والمناولة والمبيعات. وفي المدى المتوسط، إذا طال الاضطراب، تصبح شركات الطيران أقل قدرة على الحفاظ على التوظيف في المسارات المتضررة، وتنتقل الضغوط إلى المطارات والفنادق والنقل السياحي.

وتتضح هشاشة هذا القطاع لأن مراكز الطيران العربية، ولا سيما في منطقة الخليج العربية، لا تخدم الطلب المحلي فقط، بل تقوم بوظيفة ربط عالمية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. وعليه، فإن تعطل الطيران يخفض إيرادات النقل و يؤثر في سلاسل القيمة المرتبطة بالشحن عالي القيمة والمواد الطبية والقطع الصناعية والتجارة الإلكترونية والسياحة. وتكون العمالة المؤقتة وموظفو الخدمات الأرضية وشركات السفر الصغيرة الأكثر عرضة لتراجع الطلب.

## 5-5 التجارة الداخلية والخارجية وسلاسل التوزيع

تنتقل الصدمة إلى التجارة عبر ثلاث آليات مترابطة: ارتفاع كلفة الواردات بسبب الشحن والتأمين والطاقة، تراجع الطلب الحقيقي نتيجة التضخم، واضطراب توفر السلع والمواد الوسيطة. وتشير تقديرات دولية إلى أن الصدمة تؤدي إلى تراجع الصادرات والواردات في معظم السيناريوهات، مع تركّز الخسائر في دول الخليج العربية والمشرق العربي بسبب التعرض الكبير للتجارة والطاقة واللوجستيات.

في سوق العمل، يعني ذلك أن عمال البيع بالتجزئة والجملة والمخازن والتوصيل والتخليص والتسويق يتأثرون بدرجات متفاوتة. فالشركات الكبيرة قد تستوعب الصدمة عبر المخزون أو التسعير، لكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تواجه ضغطاً مباشراً على السيولة. ويظهر الأثر سريعاً في خفض ساعات العمل، تأجيل التوظيف، الاعتماد على العمالة العائلية، أو نقل جزء من النشاط إلى قنوات غير رسمية. وفي الاقتصادات التي ترتفع فيها مساهمة التجارة غير المنظمة، يؤدي تراجع القوة الشرائية إلى انخفاض دخل يومي مباشر دون تعويض اجتماعي كاف.

كما تؤدي الاضطرابات التجارية إلى تغير في أنماط العمل داخل سلاسل التوزيع. فقد يزداد الطلب على إدارة المخزون، النقل البديل، وتكنولوجيا التتبع، بينما ينخفض الطلب في فروع البيع التي تعتمد على السلع المستوردة أو على حركة السياحة. ويعني ذلك أن الأزمة لا تؤدي بالضرورة إلى انكماش متساوٍ في كل المهن، بل تعيد توزيع الطلب بين مهن التخطيط اللوجستي والمشتريات من جهة، ومهن البيع والخدمات منخفضة الأجر من جهة أخرى.

## 6-5 الصناعة التحويلية والصناعات كثيفة الطاقة

تتأثر الصناعة التحويلية من خلال ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الخام، تعطل الواردات، وتأخر قطع الغيار والآلات والمواد الوسيطة. ويظهر هذا الأثر بقوة في الصناعات كثيفة الطاقة مثل الإسمنت، والحديد، والألومنيوم، والأسمدة، والبتروكيماويات، والبلاستيك، والزجاج، وبعض الصناعات الغذائية. وتؤدي زيادة تكلفة الوقود والكهرباء والنقل إلى تآكل هوامش الربح، خصوصاً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك قدرة تفاوضية كبيرة أو عقود تحوط طويلة الأجل.

**على مستوى العمل، تميل الشركات الصناعية في مثل هذه الظروف إلى ثلاثة أنماط: تقليص الورديات وساعات العمل، أو تجميد التوظيف والتدريب، أو نقل ارتفاع التكاليف إلى الأسعار بما يخفض الطلب النهائي. وفي الحالات الأكثر تعرضاً، يمكن أن تتحول الصدمة إلى تسريح للعمالة المؤقتة أو غير النظامية قبل العمالة الأساسية. ويكون العمال ذوو المهارات المنخفضة والعاملون في خطوط الإنتاج والتعبئة والنقل الداخلي أكثر عرضة، بينما قد تبقى الحاجة إلى بعض الفنيين والمهندسين قائمة لإدارة كفاءة الطاقة والصيانة وإعادة تنظيم سلاسل الإمداد.**

وفي الصناعات الغذائية والدوائية، لا يقتصر الأثر على الكلفة فقط، بل يشمل انتظام الإمداد. فتعطل المدخلات والتعبئة والتبريد والنقل يمكن أن يربك جداول الإنتاج، ويؤثر في العمالة الموسمية والنسائية العاملة في التعبئة والتغليف والتصنيع الغذائي. كما أن ارتفاع أسعار الغذاء يخفض الطلب على منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، ما يضغط على منشآت صغيرة ترتبط بسلاسل محلية للتوريد والتوزيع.

## 7-5 الزراعة والأمن الغذائي والأسمدة والثروة السمكية

يتأثر القطاع الزراعي العربي بالحرب عبر أسعار الطاقة والأسمدة والأعلاف والنقل والتبريد، وليس فقط عبر وقوع العمليات العسكرية. فقد أكدت منظمة الأغذية والزراعة أن النزاع الذي اندلع في الخليج في شباط/فبراير 2026 ولد صدمة كبيرة في أسواق الطاقة والأسمدة والنظم الغذائية، وأن مضيق هرمز يحمل في الظروف الاعتيادية نحو 20 مليون برميل يومياً من النفط والمنتجات النفطية، هذا إلى جانب كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال وصادرات الأسمدة. كما أوضحت الحرب أن حركة الناقلات عبر المضيق انهارت بأكثر من 90 % خلال الأيام الأولى، بما نقل التقلبات سريعاً إلى أسواق الطاقة والغذاء.

يظهر أثر ذلك على المزارعين والعمال الزراعيين في ارتفاع تكلفة السماد والري والديزل (المحروقات) والنقل، وفي احتمال خفض استخدام الأسمدة بما يضعف الإنتاجية في مواسم لاحقة. وتشير تقديرات دولية إلى أن اضطراب أسواق الأسمدة دفع أسعار اليوريا إلى الارتفاع بنحو 60 إلى 90 دولاراً للطن في أوائل آذار/مارس، مع زيادة الأسعار القياسية في مصر بنحو 25 %، ما يثير مخاوف من ارتفاع كلفة الإنتاج وتراجع الغلة الزراعية.

وتتأثر الثروة السمكية عبر قنوات مشابهة، خاصة ارتفاع كلفة الوقود، مخاطر الملاحة، تراجع سلاسل التبريد، وتذبذب الطلب في المطاعم والفنادق. ورغم محدودية البيانات الكمية المباشرة حول أثر الحرب على عمال الصيد في الدول العربية، فإن القنوات الاقتصادية تشير إلى تعرض الصيادين الصغار والعاملين في أسواق السمك والنقل المبرد لمخاطر انخفاض الدخل اليومي، لأنهم يعملون غالباً خارج نظم حماية اجتماعية متكاملة. ويزداد هذا الأثر في المناطق الساحلية القريبة من الممرات البحرية أو المعتمدة على السياحة والطلب الفندقي.

كما تكشف الأزمة هشاشة الأمن الغذائي في دول الخليج التي تعتمد على الواردات الغذائية بدرجة مرتفعة. فقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن معظم دول الخليج تعتمد على الاستيراد في ما بين 70 و90 % من إمداداتها الغذائية، نتيجة محدودية الإنتاج الزراعي المحلي وندرة المياه والقيود المناخية.

ومن منظور سوق العمل، ينعكس ذلك في ارتفاع تكلفة المعيشة للعمال، وخصوصاً العمالة الوافدة ومنخفضة الدخل، وفي ضغوط على الأجور وعلى برامج الدعم الغذائي[43].

### 8-5 السياحة والضيافة والفعاليات

تُعد السياحة والضيافة من أكثر القطاعات كثافة في التشغيل وأكثرها حساسية للثقة الأمنية وحركة الطيران. ويشمل الأثر الفنادق، والمطاعم، والنقل السياحي، وشركات السفر، والفعاليات والمؤتمرات، والأسواق التقليدية، والمرشدين السياحيين، والخدمات الثقافية، والترفيهية. ومع أن بعض المقاصد الدينية أو الداخلية قد تحتفظ بجزء من الطلب، فإن السياحة الدولية وسياحة الأعمال تتأثر سريعاً بإغلاقات المجال الجوي، وتحذيرات السفر، وارتفاع كلفة التأمين، وتراجع الدخل الحقيقي في الأسواق المصدرة للسياح.

تتسم وظائف السياحة والضيافة بارتفاع نسبة الشباب والنساء والعمالة الموسمية والعمالة الوافدة في بعض الدول، وبانتشار عقود العمل الجزئي والمؤقت. لذلك فإن انخفاض الحجوزات أو إلغاء الفعاليات يترجم بسرعة إلى خفض ساعات العمل والدخل، قبل أن يظهر في بيانات البطالة الرسمية. كما تتأثر المنشآت الصغيرة، مثل المطاعم والمقاهي ومحال الحرف والنقل السياحي، بدرجة أكبر لأنها لا تملك احتياطيات مالية كافية أو قنوات بديلة للوصول إلى الزبائن[44].

### 9-5 البناء والتشييد والعقارات والبنية التحتية

يتأثر البناء والتشييد عبر تراجع الاستثمار، وارتفاع كلفة مواد البناء والطاقة، وتعطل الواردات، وتأجيل المشاريع العامة والخاصة. وقد قدر تقرير دولي أن الاستثمار ينكمش بدرجة أشد من الناتج في سيناريوهات التصعيد بسبب ارتفاع عدم اليقين وتراجع تكوين رأس المال. وهذا يعني أن قطاعاً يعتمد على المشاريع طويلة الأجل وسلاسل توريد ثقيلة يصبح سريعاً عرضة للتأجيل أو إعادة الجدولة.

وتنعكس هذه القناة على العمالة الوافدة ومنخفضة المهارة والمقاولين الصغار بشكل خاص. ففي دول الخليج العربية، يعتمد قطاع البناء على أعداد كبيرة من العمالة الوافدة في أعمال الإنشاء والصيانة والنقل والخدمات المساندة. وعند تباطؤ المشاريع، تتراجع فرص العمل الإضافي والعقود الجديدة، وتزداد احتمالات تأخر الأجور أو العودة غير المخططة للعمال إلى بلدانهم. أما في الدول المستوردة للعمالة أو المتأثرة بالنزاعات، فيتصل أثر البناء بإعادة الإعمار وإصلاح البنية التحتية والخدمات الأساسية، ما يجعل القطاع في الوقت نفسه مجالاً للخطر ومجالاً محتملاً لخلق فرص عمل عند إطلاق برامج تعافٍ[45].

كما يؤثر ارتفاع أسعار الإسمنت والحديد والوقود في كلفة السكن، ما يضغط على دخل العمال والأسر. وقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ الطلب العقاري أو انتقال بعض الأنشطة إلى البناء غير المنظم، بما يرفع مخاطر السلامة المهنية ويضعف الامتثال لمعايير العمل. ولهذا يتطلب تحليل أثر الحرب في هذا القطاع التمييز

[43] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المرجع السابق.

[44] منظمة العمل الدولية، Growing Labour Market Risks of the Middle East Crisis، 2026؛ منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة، World Tourism Barometer، بيانات 2026.

[45] منظمة العمل الدولية، Assessment of Labour Migration Statistics in the Arab States: Regional Report، جنيف، 2023؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق.

بين المشاريع الاستراتيجية الكبرى القادرة على الاستمرار بدعم مالي، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتوقف عند أول ارتفاع كبير في المدخلات أو تكاليف التمويل.

### 10-5 المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد غير المنظم

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حلقة مركزية في نقل الصدمة من الاقتصاد الكلي إلى العمالة اليومية. فهي تعمل غالباً بهوامش ربح محدودة، وتعتمد على تدفقات نقدية قصيرة الأجل، وتواجه صعوبة في الحصول على التمويل عند ارتفاع المخاطر. وعندما ترتفع أسعار الطاقة أو الشحن أو السلع المستوردة، لا تستطيع هذه المنشآت دائماً تمرير الكلفة إلى المستهلكين، خصوصاً مع تراجع القدرة الشرائية. لذلك يظهر الأثر في خفض ساعات العمل، وتقليص العمالة غير الأساسية، والاستغناء عن التدريب، أو الاعتماد المتزايد على العمل العائلي وغير المنظم.

أما الاقتصاد غير المنظم فيتأثر بحدة أكبر لأن العمال فيه يفتقرون غالباً إلى عقود مكتوبة، أو تأمين ضد البطالة، أو تعويض عن إصابات العمل، أو حماية للدخل عند توقف النشاط. وتشمل هذه الفئة بائعي التجزئة الصغار، وعمال النقل والتوصيل، وعمال الموانئ المؤقتين، وبعض العاملين في المطاعم والسياحة، والعمالة المنزلية، والعمال الموسميين في الزراعة والبناء. ويعني ذلك أن **تراجع الدخل قد لا يظهر كاملاً في مؤشرات البطالة، لأنه يأخذ شكل انخفاض ساعات العمل أو الدخل اليومي.**

ويستحق عمل المنصات الإلكترونية اهتماماً خاصاً. فمنصات التوصيل والنقل والعمل الحر قد تشهد زيادة في الطلب على بعض الخدمات أثناء الاضطراب، لكنها في الوقت نفسه تنقل جزءاً كبيراً من كلفة الوقود والتأمين والمخاطر إلى العامل نفسه. وبالتالي قد ترتفع ساعات العمل المطلوبة لتحقيق الدخل نفسه، بينما تنخفض الأجور الحقيقية بسبب التضخم. ويحتاج هذا النمط إلى قراءة مزدوجة: فهو يوفر مرونة سريعة، لكنه قد يوسع الهشاشة إذا لم ترافقه حماية اجتماعية وتأمين صحي ومهني[46].

### 11-5 الخدمات المالية والتأمين والتحويلات

تتأثر الخدمات المالية عبر تقلب الأسواق، وارتفاع مخاطر الائتمان، وزيادة كلفة التمويل، وتراجع شهية المستثمرين. كما يصبح التأمين البحري والجوي أكثر كلفة، فتنتقل الزيادة إلى التجارة والنقل والصناعة. وقد أوضح تقرير دولي أن الصدمة تولد آثاراً نقدية ومالية من خلال ضعف المخاطرة وتدفقات رأس المال وتكاليف الاقتراض، بينما أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الحرب خلقت صدمة في الطاقة وسلاسل الإمداد يمكن أن ترفع الطلب على التمويل والدعم المالي للدول المتضررة[47].

وعلى مستوى سوق العمل، تتأثر المصارف وشركات التأمين والتمويل الأصغر والصرافة والتحويلات بطرق مختلفة. فالضغط على الشركات والأسر يمكن أن يرفع التعثر، ويقلل قدرة المنشآت الصغيرة على التمويل، ويؤثر في العمالة في شبكات الفروع والخدمات الائتمانية. كما أن ارتفاع كلفة التأمين البحري يخلق طلباً أعلى على خبراء المخاطر والتأمين، لكنه يخفض نشاط التجارة العادية في الوقت نفسه. لذلك

[46] منظمة العمل الدولية، 2026، Growing Labour Market Risks of the Middle East Crisis؛ منظمة العمل العربية، الإطار المرجعي للدراسة، 2026.
[47] رويترز، "9 IMF's Georgieva expects war to trigger demand for up to $50 bln in Fund support" نيسان/أبريل 2026.

قد لا يكون الأثر في القطاع المالي انكماشاً صافياً، بل إعادة توزيع داخلية بين إدارة المخاطر والامتثال من جهة، والائتمان الاستهلاكي وتمويل المنشآت الصغيرة من جهة أخرى.

أما التحويلات، فهي قناة فئوية وقطاعية في آن واحد. فقد أشارت تقارير دولية إلى أن تراجع النشاط الاقتصادي في الخليج أو عودة العمال يمكن أن يخفّض التحويلات، بما يقلل دخل الأسر في بلدان منشأ العمال ويضاعف أثر ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وترتبط هذه القناة بشكل خاص ب الدول التي تعتمد شرائح واسعة من أسرها على دخل عاملين في الخارج.

## 12-5 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي

يبدو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل تعرضاً في البداية من قطاعات الطاقة والنقل والسياحة، لكنه يتأثر من زاوية أخرى: الأمن السيبراني، استمرارية الكهرباء، سلامة مراكز البيانات، الكابلات البحرية، والاعتماد المتزايد على الخدمات الرقمية أثناء الأزمات. وقد أشار تقرير دولي إلى أن الحرب امتدت إلى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال هجمات سيبرانية على البنية التحتية الحيوية ومخاطر تطال شبكات الاتصالات الإقليمية مثل الكابلات البحرية.

من منظور سوق العمل، قد يخلق هذا القطاع طلباً إضافياً على مهارات الأمن السيبراني، إدارة المخاطر الرقمية، استمرارية الأعمال، والحوسبة السحابية المحلية. كما يمكن أن يساعد العمل عن بعد في الحفاظ على بعض الوظائف الإدارية والمهنية عند تعطل النقل أو التعليم الحضوري. غير أن هذه المرونة ليست متاحة للجميع؛ فهي تميل إلى خدمة العمال الأكثر تعليماً ومهارة، بينما يبقى عمال الخدمات المساندة ومراكز الاتصال منخفضة الأجر أكثر عرضة لانقطاع العمل عند ضعف الكهرباء أو الإنترنت أو تراجع الطلب.

وتتأثر المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية كذلك بارتفاع كلفة التوصيل والوقود والتأمين، وباحتمال تعطل المدفوعات أو سلاسل الإمداد. ولذلك فإن الاقتصاد الرقمي لا يمثل بالضرورة ملاذاً كاملاً من الصدمة، بل قناة تكيف مشروطة بتوافر البنية التحتية والطاقة والمهارات والحماية للعاملين في المنصات.

## 13-5 الصحة والتعليم والرعاية والخدمات الإنسانية

أدت الحرب إلى ضغط مباشر على أنظمة الصحة وسلاسل الإمداد الإنسانية. فقد أشار تقرير دولي إلى أن اضطراب المسارات الجوية والممرات البحرية أبطأ حركة العاملين الطبيين والأدوية والمعدات الصحية الطارئة، ما أثر في أنظمة صحية هشة أصلاً. كما ذكر أن التصعيد في لبنان أدى إلى إغلاق 43 مركزاً للرعاية الصحية الأولية ومستشفيين، بما حدّ من وصول المجتمعات المتضررة إلى الخدمات الأساسية.

ويتأثر سوق العمل الصحي عبر إجهاد الكوادر، زيادة ساعات العمل، ارتفاع المخاطر المهنية، وتأخر سلاسل الدواء والمستلزمات. كما تتأثر النساء بشكل خاص لأنهن يشكلن نسبة كبيرة من العاملين في الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية في كثير من البلدان، ولأن تعطل الخدمات يزيد أعباء الرعاية غير المدفوعة داخل الأسرة. وفي الدول الهشة أو المتأثرة بالنزاع، قد تؤدي قيود الحركة إلى صعوبة وصول

العاملين الصحيين والإنسانيين إلى أماكن العمل[48].

أما التعليم، فقد شـــهد انتقالاً اضـــطرارياً إلى التعليم عن بعد في بعض دول الخليج، إلى جانب إغلاقات أو اضـــطرابات في المناطق المتضـــررة مباشـــرة. وقد أشـــار تقرير دولي إلى أن الســـلطات في بعض الدول المتأثرة أمرت المدارس بالانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت خلال فترات التوتر، كما ربطت الأزمة بتأثيرات أوســـع على الأطفـال والتطور المعرفي والنفســـي عنـد تكرار تعطّـل التعليم. وينعكس ذلـك على عمـل المعلمين، عمال المدارس، خدمات النقل المدرسي، الرعاية، ومنصات التعليم الرقمي.

وفي الخدمات الإنســـانية، تتأثر الوظائف المرتبطة بالإغاثة والحماية والدعم النفســـي والاجتماعي بســـبب القيود الجوية والحدودية وسـلاسـل الإمداد. وقد أشـار التقييم نفسـه إلى أن الوصـول الإنسـاني أصـبح أكثر تقييداً بسـبب انعدام الأمن وإغلاق الحدود وقيود المجال الجوي، ما يؤخر تسـليم الإمدادات والأدوية وحركة العاملين الإنسـانيين. وهذه القناة تضـغط على العاملين في المنظمات المحلية والدولية، وتزيد الحاجة إلى وظائف الرعاية والحماية في الوقت الذي تصبح فيه بيئة العمل أكثر خطراً.

## 14-5 الإدارة العامة والمرافق العامة والمياه والطاقة المحلية

تلعب الإدارة العامة والمرافق الأساسية دوراً مزدوجاً في الأزمة: فهي جهة توظيف واستقرار اجتماعي من جهة، وجهة اســـتجابة للطوارئ من جهة أخرى. فعندما ترتفع المخاطر الأمنية والاقتصـــادية، يزداد الطلب على خدمات الحماية المدنية، الصـــحة العامة، البلديات، المياه، الكهرباء، النقل العام، والدعم الاجتماعي. وفي المقابل، يضـــغط تراجع الإيرادات وزيادة الإنفاق الطارئ على الحيز المالي للدول، بما يحد من القدرة على التوظيف الجديد أو تحسين أجور العاملين في القطاع العام.

وتبرز المياه والتحلية بوصـفهما قناة عمل حرجة في دول الخليج. فالمخاطر التي تطال الطاقة والمنشـآت الحيوية يمكن أن تهدد اسـتمرارية تحلية المياه وتوزيعها، وهو ما يرفع الضـغط على العاملين في المرافق والصيانة والطوارئ. كما أن أي خلل في الكهرباء أو الوقود ينعكس على المستشفيات والمدارس والصناعة والتبريد الغذائي. لذلك فإن العمالة في المرافق العامة لا تتأثر فقط من حيث عدد الوظائف، بل من حيث كثافة العمل، ساعات الطوارئ، ومخاطر السلامة.

وفي الدول ذات الحيز المالي المحدود، يمكن أن تؤدي الأزمة إلى مفاضلات صعبة بين دعم الأسعار، تمويل الخدمات، الحفاظ على الأجور العامة، ودعم المنشـآت الخاصـة. وإذا لم تُدار هذه المفاضـلات بعناية، فقد تنتقل الضغوط إلى سوق العمل عبر خفض الاستثمار العام أو تأجيل مشاريع الصيانة والبنية التحتية، بما يضر بقطاعات البناء والخدمات المحلية.

## 15-5 التحليل الفئوي للفئات الأكثر تأثراً

تؤثر الحرب في الفئات العمالية بحسب موقعها في سوق العمل لا بحسب القطاع فقط. فالنساء والشباب والعمالة الوافدة واللاجئون والنازحون والعمال غير المنظمين وذوو المهارات المنخفضـــة يتحملون عادةً نصيباً أكبر من الخسائر، لأنهم يعملون في قطاعات أكثر تقلباً أو بعقود أقل حماية أو بدخل أقل قدرة على

[48] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا، Conflict and its Shockwaves: Implications for the Security and Economic Participation of Women in the Arab Region، 2026.

مواجهة التضـــخم. وقد أكد تقييم دولي أن البطالة ترتفع لدى العمال المهرة وغير المهرة، لكنها تصـــيب العمالة الأقل مهارة بصورة أكبر في أغلب السيناريوهات.

### 5-15-1 النساء

تتأثر النســاء عبر ثلاث قنوات رئيســية: تركزهن في قطاعات خدماتية واجتماعية معرضــة للاضــطراب مثل التعليم والصـــحة والضـــيافة والتجارة الصـــغيرة؛ وارتفاع أعباء الرعاية غير المدفوعة عند إغلاق المدارس أو ضـغط الخدمات الصـحية؛ وصـعوبة العودة أو الاسـتمرار في العمل عندما تتراجع الأسـر والمنشـآت عن تحمل كلفة النقل والرعاية. كما أن **العاملات في الاقتصـاد غير المنظم أو المنشـآت الصغيرة أكثر عرضة لفقدان الدخل دون ظهور ذلك في سجلات البطالة الرسمية**[49].

وفي المقابل، يمكن أن تنشـــأ فرص محدودة في قطاعات الرعاية والخدمات الاجتماعية والتعليم الرقمي، لكنها لا تعوض عن الخسائر إلا إذا رافقتها سياسات دعم للرعاية، حماية من التمييز، وتوسيع للتغطية الاجتماعية للنساء العاملات في القطاعات غير المنظمة.

### 5-15-2 الشباب

يواجه الشـباب أثراً مضـاعفاً لأنهم غالباً يدخلون سـوق العمل عبر قطاعات كثيفة التشـغيل ومنخفضـة الحماية مثل الضـيافة، والتجزئة، والتوصـيل، والخدمات الشـخصـية، والبناء، وبعض وظائف السـياحة. وعندما تتراجع هذه القطاعات، يُجمّد التوظيف الجديد أولاً، فتطول مدة الانتقال من التعليم إلى العمل. كما أن فقدان فرص التدريب والعمل الأول يترك أثراً ممتداً على المهارات والأجور المســتقبلية، خصوصاً في الدول التي كانت تعاني أصلاً من بطالة شبابية مرتفعة.

ويظهر الأثر أيضـــاً على فئة الشـــباب المتعلم، ولا ســـيما في الوظائف المرتبطة بالســـياحة والطيران والخدمات المالية والشركات الناشئة. فالاستثمار الأكثر حذراً وتمويل المشاريع الناشئة الأكثر صعوبة قد يدفع بعض الشباب إلى قبول وظائف أقل ملاءمة لمهاراتهم، أو إلى عمل المنصات غير المستقر، أو إلى الهجرة عند توافر فرصـــة خارجية. لذلك يحتاج تحليل الشـــباب إلى الجمع بين البطالة، نقص التشغيل، والعمل غير الملائم للمهارات.

### 5-15-3 العمالة الوافدة والعمال المنزليون

تمثل العمالة الوافدة إحدى أكثر الفئات تعرضـاً في أسـواق العمل في بعض دول المشـرق. وقد قدر تقرير دولي حول إحصـــاءات هجرة اليد العاملة أن الدول العربية اســـتضـــافت عام 2019 أكثر من 24 مليون عامل وافد، وأن العمال الوافدين شـــكلوا 41.4 % من إجمالي العمال في الدول العربية، وهي أعلى نسـبة عالمية. وهذا يجعل أي انكماش في الطلب الخليجي على العمل ذا أثر مباشـر على ملايين العمال وأسرهم في بلدان المنشأ.

ويتفاوت أثر الأزمة على العمالة الوافدة حســـب القطاع والوضـــع القانوني. فالعمالة في البناء، النقل، الخدمات، الضـــيافة، الأمن، الصـــيانة، والعمل المنزلي أكثر تعرضـــاً لتقلبات الطلب وإجراءات الطوارئ.

[49] هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا، Conflict and its Shockwaves: Implications for the Security and Economic Participation of Women in the Arab Region، 2026.

وقد لا تتمتع هذه الفئات بقدرة كافية على التفاوض أو الحصول على تعويض عند تأخر الأجور أو توقف العمل. أما العمال المنزليون، وغالبيتهم من النساء في عدة دول، فيواجهون مخاطر إضافية لأن مكان العمل هو أيضاً مكان الإقامة.

كما ترتبط العمالة الوافدة بقناة التحويلات. فإذا تراجع النشاط الاقتصادي أو اضطر العمال على العودة، تنخفض تحويلات الأسر في بلدان المنشأ، بما يوسع أثر الحرب خارج الدولة المضيفة. وهذا الأثر لا يقتصر على الدخل الأسري، بل يمتد إلى الاستهلاك المحلي، التعليم، الصحة، والسكن في الدول التي تعتمد شرائح واسعة من سكانها على دخل مهاجرين عاملين في الخارج.

### 5-15-4 اللاجئون والنازحون والعاملون في المجتمعات المضيفة

تتأثر فئات اللاجئين والنازحين عبر فقدان فرص العمل الهشة، تعطل المساعدات، ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وزيادة القيود على الحركة. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن النزوح الداخلي والحركات عبر الحدود تتفاقم مع الضحايا المدنيين، الهجمات على الرعاية الصحية، إغلاقات المدارس، ازدحام الملاجئ، وزيادة مخاطر الحماية. كما أشار إلى أن القيود على المجال الجوي والحدود تؤخر وصول الإمدادات الإنسانية والعاملين في مجال الدعم الإنساني.

وتظهر آثار سوق العمل في المجتمعات المضيفة أيضاً، لأن زيادة النزوح ترفع الطلب على خدمات محلية محدودة، وتزيد المنافسة في القطاعات غير المنظمة منخفضة الأجر، وتضغط على البلديات والصحة والتعليم. وفي الوقت نفسه، فإن اللاجئين والنازحين يمتلكون مهارات يمكن أن تدعم الاقتصاد المحلي إذا سمحت الأطر القانونية وبرامج التشغيل بذلك. لذلك لا ينبغي النظر إلى هذه الفئة فقط بوصفها عبئاً اجتماعياً، بل بوصفها فئة تحتاج إلى حماية ودمج اقتصادي منظم لتقليل الاستغلال والمنافسة غير العادلة.

### 5-15-5 العمال ذوو المهارات المنخفضة والعمال المهرة

تشير نتائج النمذجة في تقييم دولي إلى أن العمالة غير الماهرة تتحمل العبء الأكبر من صدمة البطالة. فعلى مستوى المنطقة، ترتفع بطالة العمال غير المهرة بنحو 3 إلى 4.5 نقطة مئوية في السيناريوهات عالية الشدة، مقارنة بنحو 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية للعمال المهرة. وفي دول الخليج، تصل الزيادة في بطالة العمال غير المهرة إلى نطاق يقارب 4 إلى 10 نقاط مئوية في بعض السيناريوهات.

وتفسر هذه النتيجة بتركيز العمالة منخفضة المهارة في القطاعات الأكثر تعرضاً للصدمة: البناء، والنقل، والضيافة، والخدمات الشخصية، والموانئ، والزراعة، وبعض الصناعات كثيفة العمل. لكن ذلك لا يعني أن العمال المهرة بمنأى عن الأثر. فالمهندسون والفنيون والطيارون والعاملون في تكنولوجيا المعلومات والمال والصحة والتعليم يواجهون إعادة توزيع للمهام، ارتفاعاً في المخاطر، ضغوطاً نفسية ومهنية، أو احتمال الهجرة من المناطق عالية المخاطر. ومن ثم، فإن الفارق بين الفئتين ليس في وجود الأثر أو غيابه، بل في القدرة على امتصاصه والانتقال إلى وظائف بديلة.

### 5-15-6 الأشخاص ذوو الإعاقة

لا تتوافر حتى الآن تقديرات كمية مخصصة حول أثر الحرب الإقليمية الراهنة على العمال من ذوي الإعاقة في أسواق العمل العربية، لكن قنوات التأثير العامة تشير إلى تعرضهم لمخاطر مضاعفة. فتعطل النقل العام والخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع كلفة المعيشة، وتراجع فرص العمل في المنشآت الصغيرة، كلها عوامل تزيد من صعوبة الوصول إلى العمل أو الحفاظ عليه. كما أن الانتقال إلى العمل عن بعد أو التعليم الرقمي قد يوفر فرصة لبعض ذوي الإعاقة، لكنه قد يستبعد آخرين إذا لم تتوفر الأجهزة والخدمات الرقمية الميسرة.

ومن الناحية السياساتية، يتطلب إدماج ذوي الإعاقة في الاستجابة لسوق العمل التأكد من أن برامج الدعم النقدي والتدريب والتشغيل الطارئ والنقل والعمل عن بعد متاحة وميسرة. كما ينبغي ألا تؤدي إجراءات التقشف أو إعادة توجيه الإنفاق العام إلى تقليص الخدمات المساندة التي تمكّن هذه الفئة من المشاركة الاقتصادية[50].

### 16-5 مصفوفة الأولويات الفئوية

| الفئة | مصادر الهشاشة في الأزمة | أولوية الاستجابة في سوق العمل |
|---|---|---|
| النساء | الرعاية غير المدفوعة، القطاعات الخدمية، العمل غير المنظم، ضعف الحماية | دعم خدمات الرعاية، حماية الدخل، استمرار التعليم والعمل المرن، منع التمييز |
| الشباب | تجميد التوظيف الأول، تراجع التدريب، هشاشة عمل المنصات والموسمي | برامج تشغيل مؤقتة، تدريب سريع، دعم الانتقال من التعليم إلى العمل |
| العمالة الوافدة | تركز في البناء والخدمات والنقل والضيافة، مخاطر الإقامة والأجور والعودة | حماية الأجور، آليات شكاوى، تنسيق مع دول المنشأ، استمرارية التحويلات |
| اللاجئون والنازحون | قيود الحركة، فقدان العمل الهش، ضغط المساعدات والخدمات | تصاريح عمل مرنة، دعم المجتمعات المضيفة، حماية من الاستغلال |
| العمال غير المنظمين | غياب العقود والتأمين والتعويض عند توقف النشاط | توسيع الحماية الاجتماعية، دعم نقدي مؤقت، تسجيل مبسط للعمال والمنشآت |
| العمال ذوو المهارات المنخفضة | تأثر أكبر بالبطالة وخفض ساعات العمل في القطاعات كثيفة العمالة | حماية الوظائف، إعادة تأهيل، ربط الدعم بالحفاظ على التشغيل |
| العمال المهرة | ضغط العمل في الصحة والطاقة والاتصالات، هجرة محتملة، إعادة توزيع المهام | حوافز الاحتفاظ بالمهارات، تدريب الأمن السيبراني والطوارئ، دعم الصحة النفسية |
| الأشخاص ذوو الإعاقة | تعطل النقل والخدمات، فجوة رقمية، محدودية الوصول إلى الدعم | برامج عمل ميسّرة، دعم الأجهزة والنقل، إدماجهم في خطط الطوارئ |

المصدر: إعداد تحليلي بالاستناد إلى تقارير منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا، ومنظمة العمل العربية.

تُظهر المصفوفة أن الأولوية لا ينبغي أن تُمنح للقطاعات الأكثر خسارة في الناتج فقط، بل للقطاعات والفئات التي تجمع بين ثلاثة عناصر: كثافة التشغيل، ضعف الحماية، وسرعة انتقال الصدمة إلى الدخل.

[50] منظمة العمل الدولية، مبادئ العمل اللائق والشمول في سوق العمل؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق.

وبذلك تأتي السـياحة والضـيافة، والنقل والموانئ، والتجارة الصـغيرة، والزراعة والغذاء، والبناء، والخدمات الإنسـانية في مقدمة القطاعات التي تتطلب متابعة مبكرة، بينما تأتي النسـاء، والشـباب، والعمالة الوافدة، والعمال غير المنظمين، والعمال منخفضـو المهارة في مقدمة الفئات التي تحتاج إلى حماية دخل وفرص عمل انتقالية.

**كما يتضح أن بعض القطاعات قد تكون في الوقت ذاته مصدراً للخسائر ومجالاً للاستجابة. فالزراعة والأغذية يمكن أن تتحولا إلى مجال لحماية الأمن الغذائي والعمل الريفي؛ والبناء يمكن أن يدعم إعادة التأهيل والبنية التحتية؛ وتكنولوجيا المعلومات يمكن أن تدعم اسـتمرارية التعليم والعمل؛ والصـحة والرعاية يمكن أن توفر وظائف اجتماعية ضـرورية. لكن تحقيق ذلك يتطلب سـياسـات نشـطة لا تكتفي بتعويض الخسائر، بل توجه الدعم نحو الحفاظ على الوظائف، حماية الأجور الحقيقية، وتمكين الفئات الأكثر هشاشة من البقاء داخل سوق العمل.**

# القسم السادس: السيناريوهات المستقبلية

## 1-6 منطق بناء السيناريوهات

تعتمد السيناريوهات المستقبلية في هذه الدراسة على تحليل اتجاهات الأزمة في ضوء **ثلاثة مسارات محتملة: الاحتواء النسبي، والأزمة الممتدة، والتصعيد.** ولا تُقدَّم هذه السيناريوهات بوصفها تنبؤات قطعية، بل بوصفها أداة تحليلية تساعد على تقدير النطاق المحتمل لتداعيات الحرب على التشغيل، والبطالة، والأجور، والحماية الاجتماعية، والهجرة العمالية، مع مراعاة اختلاف درجات الانكشاف بين الدول العربية والقطاعات والفئات. وقد حدّد إطار الدراسة هذه السيناريوهات الثلاثة باعتبارها أساساً لتحليل انعكاسات الأزمة على أسواق العمل العربية، في ضوء مسارات تتراوح بين استمرار وقف إطلاق النار، واستمرار القيود التجارية والبحرية، واحتمال تجدد التصعيد أو توسعه.

ويقوم بناء السيناريوهات على الربط بين ثلاثة عناصر: **أولها شدة الصدمة،** أي مدى استمرار الاضطرابات الأمنية والاقتصادية؛ **وثانيها قنوات انتقال الأثر،** ولا سيما الطاقة، والتجارة، وسلاسل الإمداد، والتضخم، والاستثمار، والسياحة، والنقل، والهجرة؛ **وثالثها قدرة الاستجابة،** أي الحيز المالي والمؤسسي المتاح للدول العربية للتخفيف من أثر الصدمة على العمال والمنشآت والفئات الهشة. وتؤكد تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أثر الحرب لا يتوزع بالتساوي بين الدول، بل يتحدد بمدى التنويع الاقتصادي، والاعتماد على الأسواق الخارجية، وتركيبة سوق العمل، والقدرة المالية للدولة.

ويُستفاد من تقديرات المؤسسات الدولية في تحديد نطاق المخاطر الكمية. فكما سبقت الإشارة في القسم الأول، أن التصعيد العسكري في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي، في منطقة الدول العربية، إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 3.7 و6.0 في المائة، أي ما يعادل 120 إلى 194 مليار دولار، مع تراجع الاستثمار والتجارة عبر السيناريوهات المختلفة[51]. كما تشير التقديرات نفسها إلى ارتفاع البطالة بمقدار يتراوح بين 1.8 و4.0 نقطة مئوية، بما يعادل 1.61 إلى 3.64 مليون وظيفة مفقودة[52]. وتؤكد تقارير دولية، في تحديثها الصادر في أيار/مايو 2026، أن الحرب الاقليمية الراهنة تمثل خطراً مباشراً على الوظائف والدخل وساعات العمل والعمالة المهاجرة وأسواق العمل في الدول العربية.

[51] المرجع السابق.
[52] المرجع السابق.

## 2-6 الفرضيات العامة للسيناريوهات

| السيناريو | الفرضية الأمنية والاقتصادية | قنوات التأثير الرئيسية | درجة الخطر على سوق العمل |
|---|---|---|---|
| السيناريو الأول: الاحتواء النسبي | استمرار وقف إطلاق النار مع بقاء مستوى من عدم اليقين والقيود الجزئية على التجارة والنقل | تراجع محدود في الاستثمار، ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، تضخم مستورد محدود، تعافٍ تدريجي للسياحة والطيران | متوسطة وقابلة للاحتواء |
| السيناريو الثاني: الأزمة الممتدة | استمرار التوترات والقيود التجارية والبحرية لفترة أطول، مع تذبذب أسعار الطاقة والغذاء | ضغط على القطاعات كثيفة التشغيل، تراجع الطلب، ارتفاع الأسعار، تأخر الاستثمار، ارتفاع هشاشة العمالة الوافدة وغير المنظمة | مرتفعة وممتدة |
| السيناريو الثالث: التصعيد | تجدد العمليات أو توسعها جغرافياً، مع اضطراب أوسع في الطاقة والنقل وسلاسل الإمداد | انكماش اقتصادي أعمق، صدمة تضخمية، تراجع التجارة والسياحة، ضغط شديد على المالية العامة والحماية الاجتماعية | شديدة وشاملة لمختلف القطاعات |

وتشير تقديرات دولية إلى أن وقف إطلاق النار المعلن في 7 نيسان/أبريل 2026 يمثل خطوة مهمة نحو خفض التصعيد، لكنه لا يلغي حالة عدم اليقين؛ ففي السيناريو المرجعي الذي يفترض استئناف التجارة وتطبيع الإنتاج بحلول منتصف 2026، يُتوقع أن يتباطأ نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى 1.4 %، أي أقل بـ 2.3 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات تشرين الأول/أكتوبر 2025.[53] كما يقدّر الصندوق أن كل زيادة بنسبة 10 % في أسعار النفط الخام يمكن أن تخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المستوردة للنفط بنحو 0.5 نقطة مئوية، وترفع التضخم بنحو نقطة مئوية كاملة[54].

## 3-6 السيناريو الأول: الاحتواء النسبي واستمرار وقف إطلاق النار

يفترض هذا السيناريو استمرار وقف إطلاق النار، وعدم توسع العمليات العسكرية، وعودة تدريجية لحركة التجارة والطيران والنقل البحري، مع استمرار بعض القيود الأمنية والتأمينية وارتفاع تكاليف النقل لفترة انتقالية. وفي هذا المسار، لا تختفي آثار الصدمة فوراً، بل تتراجع تدريجياً مع تحسن الثقة وعودة التدفقات التجارية والاستثمارية. ويبقى أثر الحرب قائماً في ارتفاع علاوات المخاطر، وتأجيل بعض قرارات الاستثمار، وتردد الشركات في التوظيف الجديد، خصوصاً في القطاعات المرتبطة بالسياحة، والطيران، والخدمات اللوجستية، والتجارة الخارجية.

[53] صندوق النقد الدولي، April 2026 Regional Economic Outlook Update: Middle East and Central Asia — War in the Middle East: Economic Spillovers and Policy Challenges، نيسان/أبريل 2026.

[54] المرجع السابق.

في أسـواق العمل، يُتوقع أن يكون الأثر الأسـاسـي في هذا السـيناريو عبر تباطؤ خلق الوظائف أكثر من خسـارة واسـعة للوظائف القائمة. فالمنشـآت، ولا سـيما الصـغيرة والمتوسـطة، قد تتجه إلى تجميد التوظيف، وتقليص سـاعات العمل الإضـافية، وتأجيل التوسـع، بدلاً من التسـريح المباشـر. كما قد يشـهد العمال في القطاعات الأكثر انكشافاً انخفاضاً في الدخل الحقيقي نتيجة استمرار التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، حتى مع استقرار التشغيل الاسمي. ويكون الأثر أكثر وضوحاً على العمالة غير المنظمة، والعمالة اليومية، والعاملين في السياحة والنقل والتجارة والبناء.

وتظل دول مجلس التعاون الخليجي، في هذا السـيناريو، قادرة نسـبياً على امتصـاص الصـدمة من خلال الاحتياطيات المالية، والإنفاق الاسـتثماري، والقدرة على توجيه الدعم للقطاعات الاسـتراتيجية، غير أن اسـتمرار عدم اليقين قد يحدّ من التوسـع في القطاعات غير النفطية، ولا سـيما السـياحة، والخدمات اللوجستية، والطيران، والمشروعات العقارية الكبرى. أما الدول العربية المستوردة للطاقة فتواجه ضغوطاً أكبر على الأسعار والميزانيات الأسرية، خصوصاً إذا بقيت أسعار الطاقة والغذاء أعلى من مستويات ما قبل الأزمة.

ومن المرجح أن يكون أثر هذا السـيناريو على البطالة محدوداً نسـبياً إذا اسـتمر التعافي الاقتصـادي خلال النصـف الثاني من 2026، لكنه سـيبقى مشـروطاً بسـرعة عودة التجارة، واسـتقرار أسـعار الطاقة، وتراجع تكاليف التأمين والنقل. ويؤكد البنك الدولي أن اضـطراب التجارة عبر مضـيق هرمز أحدث تراجعاً كبيراً في حركة العبور، إذ انخفض متوسـط عدد السـفن العابرة بين 2 و22 آذار/مارس 2026 إلى نحو 5 سـفن يومياً مقارنة بـــ 96 سـفينة في الفترة نفسـها من العام السـابق، أي انخفاض بنحو 95 %[55]. ومن ثم، فإن سـرعة عودة هذه الحركة تمثل عاملاً حاسـماً في تحديد ما إذا كان الأثر على التشـغيل سـيبقى محدوداً أم يتحول إلى ركود أوسع في قطاعات التجارة والنقل.

## 4-6 السيناريو الثاني: الأزمة الممتدة واستمرار القيود التجارية والبحرية

يفترض هذا السـيناريو اسـتمرار التوترات لفترة أطول، وبقاء القيود على النقل البحري والجوي، واسـتمرار ارتفاع تكاليف الطاقة والتأمين والشـحن، مع ضـعف الثقة الاسـتثمارية وتأخر تعافي السـياحة والطيران. ويمثل هذا السـيناريو المسـار الأكثر احتمالاً لإنتاج آثار عميقة ومتراكمة على سـوق العمل، لأنه يحول الصدمة من اضطراب قصير الأجل إلى ضغط مستمر على الطلب والإنتاج والتشغيل.

في هذا السـيناريو، تصـبح خسـائر سـوق العمل أكثر وضـوحاً عبر أربع قنوات. **الأولى هي قناة الطلب،** إذ يؤدي تراجع الاسـتثمار والاسـتهلاك والسـياحة إلى انخفاض الطلب على العمالة. **الثانية هي قناة التكلفة،** إذ ترفع الطاقة والنقل والتأمين والمدخلات المستوردة كلفة الإنتاج، ما يدفع المنشآت إلى خفض العمالة أو تقليص ساعات العمل. **الثالثة هي قناة الأجور الحقيقية،** إذ يؤدي التضخم إلى تآكل الدخل، حتى عندما لا تتراجع الأجور الاسـمية. أما **الرابعة فهي قناة الهجرة والتحويلات،** إذ قد يؤدي تباطؤ النشـاط في دول الخليج إلى تراجع فرص العمالة الوافدة وانخفاض التحويلات إلى دول المنشأ.

[55] البنك الدولي، Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update: Challenges of Conflict and Industrial Policies for Development، نيسان/أبريل 2026.

وتشـير تقديرات البنك الدولي إلى أن العمال في القطاعات كثيفة التجارة والطاقة يتحملون خسـائر غير متناسبة، لأن انتقالهم بين الوظائف والقطاعات لا يتم بسرعة، وقد تصل خسائر الأجور الحقيقية في هذه القطاعات إلى 7.5 في المائة، مع ظهور آثار التشغيل عادة بعد فصل أو فصلين[56]. وهذا يعني أن استمرار الأزمة لعدة أشهر يرفع احتمال تحول الصدمة من ضغط على الأسعار والدخل إلى تسريح فعلي للعمالة أو توسع في العمل غير المنظم.

ويُتوقع أن تكون قطاعات السـياحة والطيران والنقل والتجارة والبناء والصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة الأكثر تضـرراً في هذا السـيناريو. كما يتأثر القطاع الزراعي عبر ارتفاع أسـعار الوقود والأسـمدة والنقل، وهو ما قد يضـغط على دخل المزارعين والعمال الزراعيين. وتشـير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الحرب التي اندلعت في المنطقة في28 شباط/فبراير 2026 أحدث صدمة كبيرة في أنظمة الطاقة والأسمدة والأغذية الزراعية، وأن تعطّل مضيق هرمز يرفع تكاليف الطاقة والمدخلات الزراعية ويهدد الأمن الغذائي في الدول المستوردة[57].

ومن منظور عربي، يهم هذا المسار ليس فقط بالنسبة للدول المستقبلة، بل أيضاً بالنسبة للدول المرسلة العربية التي تعتمد أسر كثيرة فيها على التحويلات، مثل مصروسوريا والأردن ولبنان وفلسطين والسودان واليمن بدرجات متفاوتة.

## 5-6 السيناريو الثالث: التصعيد الإقليمي وتجدد العمليات

يفترض هذا السـيناريو تجدد العمليات العسـكرية أو توسـعها جغرافياً، بما يؤدي إلى تعطّل أوسـع في الطاقة والممرات البحرية والجوية والبنية التحتية الحيوية، وإلى ارتفاع أكبر في أسـعار الطاقة والغذاء، وتزايد مخاطر النزوح، وانخفاض الاستثمار، وتراجع الثقة في الأسواق. وفي هذا المسار، تصبح تداعيات الحرب على سـوق العمل أكثر عمقاً وانتشـاراً، لأن الصـدمة لا تظل محصـورة في قطاعات معينة، بل تمتد إلى مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ويُتوقع في هذا السيناريو أن تتسع خسائر التشغيل في دول الخليج والمشرق العربي، وأن ترتفع البطالة في الدول ذات الهشاشة المالية والاجتماعية. وقدّرت نمذجة دولية أن الأثر الكلي للتصعيد يمكن أن يرفع البطالة في المنطقة بمقدار 1.8 إلى 4.0 نقطة مئوية، بما يعادل 1.61 إلى 3.64 مليون وظيفة مفقودة، وأن البطالة بين العمال غير المهرة ترتفع بدرجة أكبر من العمال المهرة. كما تشير التقديرات إلى أن الأثر يكون أشد في دول الخليج والمشرق العربي، بسبب شدة انكشافهما على التجارة والطاقة واللوجستيات، بينما تكون الآثار على شـمال أفريقيا أكثر تبايناً، مع احتمال اسـتفادة بعض الدول المصـدرة للطاقة جزئياً من ارتفاع الأسعار.

ويمثل هذا السـيناريو خطراً خاصـاً على العمالة غير المنظمة والعمالة منخفضـة المهارة. ففي حالة التصعيد، قد تلجأ المنشآت إلى خفض العمالة المؤقتة واليومية أولاً، كما قد تتسع العمالة الهشة بسبب انتقال بعض العاملين المسرّحين إلى أنشطة غير منظمة. وتواجه النساء والشباب مخاطر أعلى بسبب تركزهم في قطاعات الخدمات، والتجارة، والتعليم الخاص، والسياحة، والمنشآت الصغيرة، وهي قطاعات

[56] البنك الدولي، 2026، Responding to the Global Shock from the War in the Middle East.
[57] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، Global Agrifood Implications of the 2026 Conflict in the Middle East: Impacts on Energy and Fertilizer Trade, and Food Security، 15 آذار/مارس 2026.

سريعة التأثر بتراجع الطلب. كما يزداد ضغط الرعاية داخل الأسر عند ارتفاع الأسعار أو تراجع الخدمات، ما قد يدفع بعض النساء إلى الانسحاب من سوق العمل.

وفي هذا السيناريو، تصبح الهجرة العمالية قناة مركزية للأثر. فإذا تراجع النشاط في دول الخليج بصورة حادة، فقد تنخفض فرص العمالة الوافدة، وتتراجع التحويلات، وتزداد احتمالات العودة الاضطرارية أو الطوعية. وتنبّه منظمة الأغذية والزراعة إلى أن النماذج التي تفترض استقرار التركيبة السكانية والعمالة المهاجرة لا تحتسب أثر خروج واسع للعمالة الوافدة، وأن خروجاً كبيراً منها في حالة التصعيد الممتد يمكن أن يؤدي إلى انهيار اقتصادي إقليمي أعمق مما تقدره النماذج الأساسية.

كما تتصاعد في هذا السيناريو مخاطر الأمن الغذائي، بما يرفع الضغط على الأجور الحقيقية والحماية الاجتماعية. فتعطل الطاقة والأسمدة والنقل يمكن أن ينعكس على أسعار الغذاء، ويزيد العبء على الأسر منخفضة الدخل. وقد قدّر البنك الدولي أن نقصاً عالمياً في الأسمدة قد يخفض الإنتاج الزراعي العالمي بنسب تصل إلى 8 % للذرة و5 % للأرز و6 % للبطاطس إذا امتد الاضطراب إلى موسم الزراعة، وأن ذلك قد يدفع أسعار الغذاء إلى الارتفاع بنحو 15 %. وفي ظل ضعف شبكات الحماية الاجتماعية في بعض الدول العربية، يتحول هذا المسار سريعاً إلى أزمة معيشية وعمالية، لا سيما للعاملين بأجور منخفضة أو غير منتظمة.

### 6-6 مقارنة آثار السيناريوهات على مؤشرات سوق العمل

| المؤشر | الاحتواء النسبي | الأزمة الممتدة | التصعيد |
|---|---|---|---|
| التشغيل | تباطؤ في خلق الوظائف، مع تسريح محدود في القطاعات الهشة | تراجع واضح في الطلب على العمالة، خصوصاً في السياحة والنقل والتجارة والبناء | فقدان واسع للوظائف في القطاعات كثيفة العمالة وتوسع العمل غير المنظم |
| البطالة | ارتفاع محدود ومؤقت | ارتفاع تدريجي يظهر بعد فصل أو فصلين | ارتفاع حاد، قد يقترب من النطاق الأعلى لتقديرات 1.61–3.64 مليون وظيفة مفقودة |
| الأجور الحقيقية | تآكل محدود بسبب الأسعار | تراجع أوضح نتيجة التضخم وخفض ساعات العمل | تراجع حاد في الدخل الحقيقي، خصوصاً للعمال غير المهرة وغير المنظمين |
| النساء والشباب | ضغط متوسط على الدخول وفرص العمل الجديدة | ارتفاع البطالة والهشاشة في الخدمات والمنشآت الصغيرة | تراجع المشاركة الاقتصادية وارتفاع البطالة والهشاشة الاجتماعية |
| العمالة الوافدة | تأجيل توظيف جديد وضغط على بعض العقود | خفض عقود أو أجور في القطاعات المتضررة | عودة قسرية أو واسعة وانخفاض التحويلات |
| الحماية الاجتماعية | الحاجة إلى دعم مؤقت ومحدود | توسع الحاجة إلى التحويلات النقدية ودعم الدخل | ضغط شديد على المالية العامة وشبكات الأمان |
| المنشآت الصغيرة والمتوسطة | سيولة محدودة وتراجع الطلب في قطاعات مختارة | مخاطر إغلاق أو خفض عمالة | إفلاس منشآت وتراجع واسع في فرص العمل |

## 7-6 الفروق الإقليمية المتوقعة داخل المنطقة العربية

تختلف آثار السيناريوهات بحسب البنية الاقتصادية للدول العربية. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، تتوقف النتائج على مدى استمرار اضطراب الطاقة، والتجارة، والطيران، والسياحة، والمشروعات الكبرى. ففي سيناريو الاحتواء، تستطيع هذه الدول غالباً تخفيف الأثر عبر الإنفاق العام والاحتياطيات المالية، لكن في سيناريو الأزمة الممتدة أو التصعيد يصبح الانكشاف أكبر بسبب اعتماد قطاعات على العمالة الوافدة وسلاسل الإمداد والخدمات العابرة للحدود.

أما دول المشرق العربي فتواجه مزيجاً من الضغوط: التجارة، والطاقة، والنزوح، وتراجع السياحة، وارتفاع تكاليف التمويل، وضعف الحيز المالي. وتكون آثار البطالة والفقر أكثر حدة في الدول التي تعاني مسبقاً من هشاشة مالية أو نزوح أو ضعف في الخدمات. وتشير تقديرات دولية إلى أن الفقر في السيناريوهات الشديدة يتركز في المشرق والدول المتأثرة بالنزاعات أو تعاني عدم استقرار، حيث يمكن أن يُدفع ما يقارب 4 ملايين شخص إضافي إلى الفقر في المنطقة العربية.

وفي شمال أفريقيا، قد تكون الآثار أكثر تبايناً. فبعض الدول المصدرة للطاقة قد تستفيد جزئياً من ارتفاع الأسعار، لكن هذه المكاسب لا تنتقل تلقائياً إلى سوق العمل إذا ظلت القطاعات كثيفة التشغيل، مثل السياحة والصناعة والزراعة والتجارة، تحت ضغط ارتفاع التكاليف وتراجع الطلب الخارجي. أما الدول المستوردة للطاقة فتواجه ضغوطاً مباشرة على التضخم والمالية العامة والأجور الحقيقية. وتؤكد تقديرات صندوق النقد الدولي أن الدول المستوردة للنفط تتضرر من ارتفاع الأسعار عبر تراجع النمو وارتفاع التضخم، بما ينعكس لاحقاً على العمل والدخل.

وفي الدول المتأثرة بالنزاعات وعدم الاستقرار والأقل نمواً عربياً، مثل السودان واليمن، لا تُقاس خطورة السيناريوهات بحجم الصدمة الاقتصادية فقط، بل بضعف القدرة على الاستجابة. فالزيادة المحدودة في البطالة أو الأسعار قد تنتج أثراً اجتماعياً كبيراً بسبب ارتفاع مستويات الفقر، واتساع العمل غير المنظم، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ووجود احتياجات إنسانية واسعة.

## 8-6 السيناريوهات والفئات الأكثر تعرضاً

تُظهر السيناريوهات الثلاثة أن الفئات المتأثرة لا تتوزع بصورة متساوية. ففي **سيناريو الاحتواء**، يكون الضرر الأكبر على العمالة المؤقتة وغير المنظمة في القطاعات المتأثرة مباشرة. وفي **سيناريو الأزمة الممتدة**، تمتد المخاطر إلى العمالة النظامية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاعات كثيفة الطاقة والتجارة. أما في **سيناريو التصعيد**، فتتسع دائرة التأثر لتشمل العمالة الوافدة، والنساء، والشباب، واللاجئين والنازحين، والعاملين في القطاع غير المنظم ، وأصحاب العمل الصغار.

وتتطلب فئة الشباب اهتماماً خاصاً في السيناريوهين الثاني والثالث، لأن تباطؤ النمو يضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أسواق العمل العربية تستقبل نحو 2.8 مليون داخل جديد سنوياً، بينما يجد نحو 2.5 مليون فقط عملاً في الظروف المعتادة؛ ومن ثم فإن زيادة البطالة المتوقعة قد تعادل أكثر من سنة كاملة من قدرة خلق الوظائف في المنطقة.

أما النســـاء فيواجهن مخاطر مزدوجة: تراجع فرص العمل في قطاعات الخدمات والتعليم والســـياحة والمنشـآت الصـغيرة، وزيادة أعباء الرعاية داخل الأسـرة نتيجة ارتفاع الأسـعار وتراجع الخدمات. وفي حالة الأزمة الممتدة أو التصـعيد، قد يؤدي تراجع دخل الأسـر إلى انخفاض مشـاركة النسـاء في سـوق العمل، لا سيما في الاقتصادات التي لا توفر خدمات رعاية ونقل وحماية اجتماعية كافية.

وتعد العمالة الوافدة من أكثر الفئات حســاســية لمســارات الأزمة، خاصــة في دول الخليج العربية. ففي **سـيناريو الاحتواء**، قد يقتصـر الأثر على تأجيل التوظيف وضـغط محدود على الأجور. وفي **سـيناريو الأزمة الممتدة**، تتزايد احتمالات خفض العمالة أو إعادة التفاوض على العقود. أما في **سـيناريو التصـعيد**، فقد تظهر موجة عودة واســعة، مع آثار كبيرة على دول الإرســال والتحويلات. ويؤكد البنك الدولي أن العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون قد تواجه فقدان العمل، وضــغط الأجور، أو العودة القســرية عندما تخفض الشركات تكاليفها في فترات الركود.

## 9-6 مصفوفة المخاطر حسب السيناريو

| قناة التأثير | الاحتواء النسبي | الأزمة الممتدة | التصعيد |
|---|---|---|---|
| الطاقة | استقرار تدريجي مع بقاء الأسعار أعلى من خط الأساس | أسعار مرتفعة ومتذبذبة تضغط على الإنتاج والنقل | اضطراب واسع في الإنتاج والتصدير وصدمة أسعار حادة |
| التجارة وسلاسل الإمداد | عودة تدريجية مع ارتفاع تكاليف التأمين | اختناقات مستمرة وتأخر في المدخلات | إعادة توجيه واسعة للتجارة وارتفاع كبير في التكاليف |
| الاستثمار | تأجيل قرارات محدودة | تجميد أو إلغاء مشروعات في قطاعات مختارة | تراجع حاد في الاستثمار المحلي والأجنبي |
| التضخم | تآكل محدود في الأجور الحقيقية | تآكل واسع للدخل الحقيقي | أزمة معيشية وضغط اجتماعي واسع |
| السياحة والطيران | تعافٍ تدريجي وحذر | استمرار الإلغاءات وتراجع الطلب | توقف أو هبوط حاد في حركة السفر |
| المالية العامة | دعم مؤقت قابل للإدارة | ضغط على الدعم والتحويلات | تدهور واسع في الحيز المالي |
| الحماية الاجتماعية | تدخلات مؤقتة ومحدودة | توسيع التحويلات والدعم الموجه | حاجة إلى استجابة طارئة واسعة ومتعددة الأطراف |
| العمالة الوافدة | استقرار نسبي | ضغط على العقود والتحويلات | عودة واسعة وانخفاض تحويلات |

## 10-6 دلالات السيناريوهات للسياسات العامة

تبيّن السـيناريوهات أن الاسـتجابة السـياسـاتية لا ينبغي أن تكون واحدة في جميع الحالات. ففي سـيناريو الاحتواء، تكون الأولوية لدعم التعافي السـريع، والحفاظ على الوظائف القائمة، ومراقبة الأسـعار، وتقديم دعم مؤقت للقطاعات الأكثر انكشافاً. وفي سيناريو الأزمة الممتدة، يجب الانتقال إلى تدخلات أكثر اتساعاً، تشـمل دعم الدخل، وحماية المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، وتمويل رأس المال العامل، وبرامج التدريب

وإعادة التأهيل، وتوسيع الحماية الاجتماعية للعاملين غير المنظمين. أما في سيناريو التصعيد، فتحتاج الدول العربية إلى استجابة طارئة منسقة تشمل حماية الدخل، وضمان استمرار الخدمات الأساسية، ودعم اللاجئين والنازحين والعمالة الوافدة، والتعاون الإقليمي في الغذاء والطاقة والنقل.

وتتفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أهمية تجنب الدعم العام غير الموجه، والتركيز بدلاً من ذلك على التحويلات النقدية المؤقتة والموجهة، ودعم الأسر والمنشآت الأكثر تضرراً. فصندوق النقد الدولي يحذر من إعادة الدعم الشامل أو التوسع المالي العام، ويدعو إلى دعم مؤقت وموجه للفئات الأكثر تأثراً، مع الحفاظ على استدامة الدين والحيز المالي. كما يؤكد البنك الدولي أن التحويلات النقدية الموجهة عبر أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة أكثر فعالية وأقل كلفة من التخفيضات الضريبية الواسعة على الوقود والغذاء، لأنها تصل إلى الأسر الأكثر هشاشة بصورة أفضل.

**ومن منظور سوق العمل، ينبغي أن تشمل الاستجابة عبر السيناريوهات الثلاثة: آليات للإنذار المبكر في سوق العمل، ورصد شهري للبطالة وساعات العمل والدخل، ودعم مؤقت للأجور في القطاعات المتضررة، وتوسيع التأمين ضد التعطل حيثما أمكن، وربط دعم المنشآت بالحفاظ على العمالة، وتيسير انتقال العمال بين القطاعات، وحماية العمالة الوافدة من فقدان الأجور أو الترحيل غير المنظم، وتوسيع برامج التدريب القصيرة الموجهة للقطاعات التي يمكن أن تقود التعافي.**

## 11-6 خلاصة السيناريوهات

تشير السيناريوهات الثلاثة إلى أن مستقبل أسواق العمل العربية سيتحدد بمدى سرعة الانتقال من حالة عدم اليقين إلى الاستقرار، وبقدرة الدول العربية على منع تحول الصدمة المؤقتة إلى تراجع طويل الأمد في التشغيل والدخل. ففي سيناريو الاحتواء، يبقى الأثر قابلاً للإدارة إذا استُخدمت سياسات مبكرة لحماية الوظائف والفئات الهشة. وفي سيناريو الأزمة الممتدة، تتزايد الحاجة إلى سياسات عمل نشطة وحماية اجتماعية موسعة لمنع اتساع البطالة والعمل غير المنظم. أما في سيناريو التصعيد، فإن الخطر يتجاوز سوق العمل بمعناه الضيق، ليصبح أزمة معيشية وإنسانية وتنموية تتطلب تنسيقاً عربياً ودولياً واسعاً.

ومن ثم، فإن القيمة العملية لهذه السيناريوهات لا تكمن فقط في وصف المسارات المحتملة، بل في توجيه السياسات نحو الجاهزية المسبقة. فكلما تأخرت الاستجابة، زاد احتمال أن تتحول خسائر الدخل المؤقتة إلى بطالة طويلة الأمد، وأن تتحول اضطرابات سلاسل الإمداد إلى إغلاق منشآت، وأن تتحول ضغوط الأسعار إلى فقر وهشاشة اجتماعية أعمق.

منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
www.alolabor.org